غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال-خنيفرة
ⵜⴰⵙⵅⵏⴰⵜⵜ ⵏ ⵍⵎⵚⵉⵃⴰ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵉⴱⵢⵉⵣⵏ ⴰ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵉ ⴰ ⵜⵉⵖⵓⵔⵉ ⵏ ⵜ ⵓⵣⵓⵍ ⵏⵉⵎⵓⵔⵉⵙⵏ ⵅⵉⵅⵓ
Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de Béni Mellal-Khénifra

النشرة الاقتصادية
BULLETIN ECO

تصدرها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة

العدد الخامس و العشرون – نونبر 2023

محتوى العدد

01 أنشطة الغرفة
Activités de la CCIS

02 أخبار جهوية
Infos régionales

03 أخبار وطنية
Infos nationales

04 أخبار دولية
Infos internationales

05 معارض وملتقيات
Foires et Rencontres

06 ملف الشهر
Dossier du mois

01 أنشطة الغرفة

بني ملال: انعقاد أشغال اجتماع مكتب الغرفة يوم الجمعة 17 أنونبر 2023 بمقرها ببني ملال

عقد مكتب غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال – خنيفرة اجتماعا له يوم الجمعة 17 نونبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا (10.00) بمقر الغرفة ببني ملال.

وتضمن جدول أعماله النقط التالية:

1 –التحضير للمنتدى الوطني الأول حول الاستثمار بجهة بني ملال خنيفرة؛

2–استقبال وفد عن غرفة الصناعة بغازي عنتاب Gaziantep بتركيا؛

3 –دراسة مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بتأهيل المحورين التجاريين باب مراكش و زنقة لعفو ببني ملال؛

4 –مختلفات.

وقد ترأس الاجتماع السيد خالد المنصوري رئيس غرفة التجارة والصناعة و الخدمات لبني ملال–خنيفرة بحضور السيدات والسادة:

–السيد عبد الغاني الشرقاوي؛

–السيد عبد العزيز ركوبي؛

–السيد المصطفى المطر؛

–السيد المصطفى نور الزين؛

– السيدة للا الشريفة الحمدو.

أنشطة الغرفة

01

خنيفرة : المركز الجهوي للاستثمار لبني ملال – خنيفرة ينظم دورة تكوينية بشراكة مع الغرفة بمقر ملحقتها بخنيفرة

نظم المركز الجهوي للاستثمار لبني ملال – خنيفرة بشراكة مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة دورة تكوينية لفائدة الراغبين في تحسين وتطوير مشروعهم وكذلك حاملي الأفكار أو المشاريع المدرة للدخل والموفرة لفرص الشغل لشباب إقليم خنيفرة وذلك من 20 إلى 22 نونبر 2023، بمقر ملحقة الغرفة بخنيفرة.

وقد شملت هذه الدورة المحاور التالية :

المحور1: إيجاد فكرة المشروع و كيفية التحقق من جدوى تنفيذها،

المحور2: تمويل رواد الأعمال والمقاولات و إعداد ملف الخاص بالتمويل،

المحور3: كيفية إعداد خطة عمل،

المحور4: التدابير التحفيزية وصناديق الدعم،

المحور5: الضرائب والإقرارات الضريبية،

المحور6: الولوج إلى سندات الطلب والصفقات العمومية.

01 أنشطة الغرفة

بني ملال: الغرفة تحتضن لقاء من تنظيم الجامعة الجهوية لأرباب المقاهي والمطاعم والوحدات السياحية

احتضنت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال–خنيفرة اللقاء الذي نظمته الجامعة الجهوية لأرباب المقاهي والمطاعم والوحدات السياحية ببني ملال يوم السبت 25 نونبر 2023، وقد حضر هذا اللقاء السيد عبد العزيز ركوبي النائب الثالث لرئيس الغرفة و السيدة للا الشريفة الحمدو نائبة المقرر، وأطره السادة:

- محمد اليماني المدير الجهوي لوكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ببني ملال؛
- لمباركي بدر الدين رئيس قسم تطوير العلاقات مع المؤمنين والمنخرطين بالوكالة؛

و السيد عبد الرحيم العواد القابض الجهوي.

بني ملال: الغرفة تحتضن لقاء تواصليا حول الجودة،
تحت شعار "سياسة وطنية للجودة في خدمة التنافسية" يوم السبت 25 نونبر 2023

احتضنت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال–خنيفرة، يوم الاثنين 27 نونبر 2023، لقاء تواصليا حول الجودة، تحت شعار "سياسة وطنية للجودة في خدمة التنافسية" ويندرج هذا اللقاء في إطار فعاليات الأسبوع الوطني للجودة الذي تنظمه وزارة الصناعة و التجارة كل سنة.

وقد أطر هذا اللقاء السيد أحمد الشرادي المدير الجهوي لوزارة الصناعة والتجارة ببني ملال–خنيفرة، ممثل مجلس جهة بني ملال–خنيفرة وممثل المركز الجهوي للاستثمار.

وقد حضر هذا اللقاء السيد عبد العزيز ركوبي و السيدة للا الشريفة الحمدو.

خنيفرة : مشاركة الغرفة في أشغال اجتماع بمقر عمالة خنيفرة حول إحداث قطب صناعي مندمج لتثمين المواد المستخرجة من المقالع بإقليم خنيفرة

شارك السيد عيسى عقاوي النائب الأول لرئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبنى ملال-خنيفرة و السيد أحمد الحمديوي عضو بالغرفة في اجتماع خصص لمناقشة مشروع إحداث قطب صناعي لتثمين المواد المستخرجة من المقالع بإقليم خنيفرة يوم الاثنين 27 نونبر 2023 بمقر عمالة خنيفرة. و يعتبر هذا المشروع الذي سيساهم بشكل كبير في تنمية المنطقة و تشغيل اليد العاملة بالجهة الأول من نوعه على المستوى الوطني.

أنشطة الغرفة

01

خنيفرة : حفل تسليم شواهد المشاركة في الدورة التكوينية المنظمة من طرف المركز الجهوي للاستثمار لبني ملال – خنيفرة بشراكة مع الغرفة

احتضنت ملحقة الغرفة بخنيفرة يوم الخميس 30 نونبر 2023 حفل تسليم الشواهد للمشاركين في الدورة التكوينية التي نظمها المركز الجهوي للاستثمار لبني ملال – خنيفرة بشراكة مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال– خنيفرة، وذلك بحضور النائب الأول للرئيس السيد عيسى عقاوي والسادة عبد اللطيف أعز وحميد باحسين والمصطفى درقاوي ومحمد دحاني أعضاء الغرفة. وقد تم خلال هذا الحفل توزيع شهادات المشاركة على المتكونين الذين استحسنوا تنظيم هذه الدورات وأشادوا بمحتواها.

مشاركة السيد رئيس الغرفة في حفل أداء قسم المتطوعين لأداء خدمات هيئة السلام الأمريكية بمدينة بني ملال في إطار برنامج تنمية الشباب والثقافة والتواصل

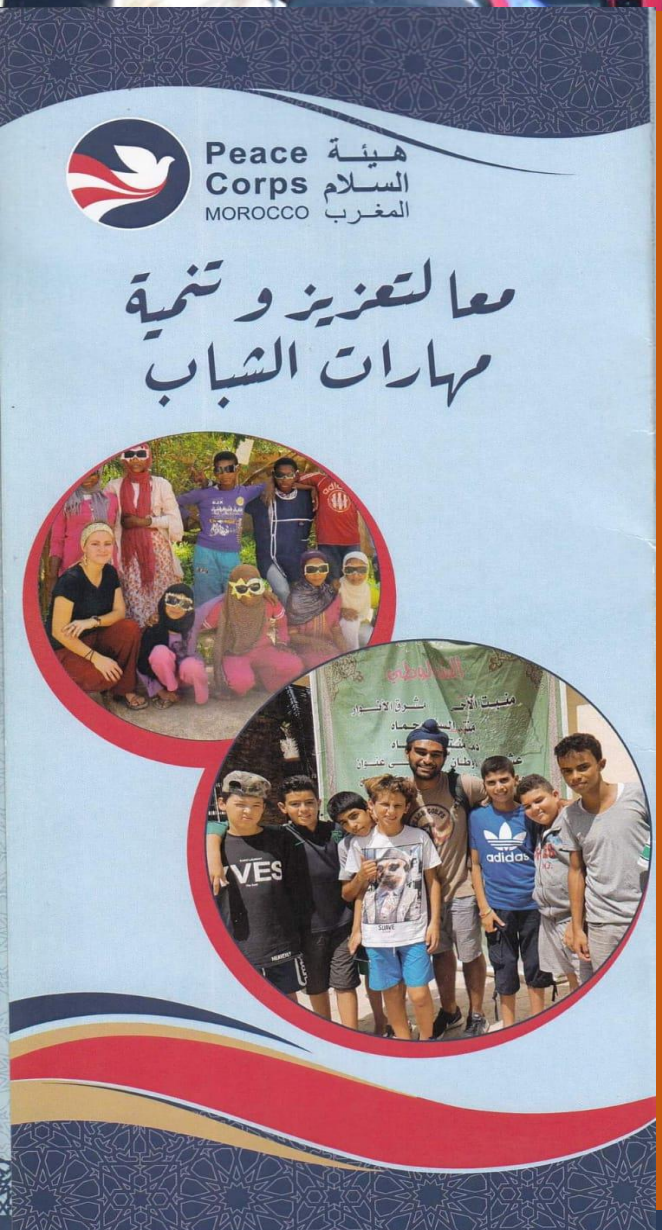

شارك السيد خالد المنصوري رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال-خنيفرة في حفل أداء قسم المتطوعين لأداء خدمات هيئة السلام الأمريكية بمدينة بني ملال في إطار برنامج تنمية الشباب والثقافة والتواصل، تحت إشراف سفير الولايات المتحدة الأمريكية السيد بونيت تالوار يوم الخميس 16 نونبر 2023 بمقر غرفة الفلاحة ببني ملال.

وقد ترأس هذا الحفل السيد خطيب الهبيل والي جهة بني ملال خنيفرة.

وقد تم تنظيم حفل أداء القسم لمتطوعي هيأة السلام الأمريكية بالمغرب للمرة الثانية على التوالي ببني ملال، حيث بعد أداء الفوج 102 القسم خلال السنة الفارطة، فإن الفوج 103 من متطوعي هذه الهيأة أدى هو الآخر القسم هذه السنة ببني ملال، وذلك بعد ما استكمل هؤلاء المتطوعون تدريبهم اللغوي والثقافي الذي استمر 10 أسابيع بمختلف أقاليم جهة بني ملال خنيفرة.

وسيوزع هؤلاء المتطوعون على مجموعة من المؤسسات الشبابية للاشتغال مع نظرائهم المغاربة لمدة سنتين، وذلك في مجالات تهم تنمية وخدمة الشباب، في إطار التعاون والشراكة بين هيئة السلام الأمريكية وحكومة المملكة المغربية عموما، وبين الهيئة ووزارة الشباب والثقافة والتواصل على وجه الخصوص.

المركز الجهوي للاستثمار ببني ملال خنيفرة يُنظم يوماً دراسياً تواصلياً حول النّهوض وتنمية المناطق الصناعية وإنعاش التشغيل

2023/11/23-Taxi News

نظَّم المركز الجهوي للاستثمار لجهة بني ملال خنيفرة، لقاءً تواصلياً يوم الخميس 23 نونبر 2023 بغرفة الفلاحة ببني ملال، حول موضوع المناطق الصناعية، و الإخبار بقانون 102.21 المتعلق بهذه المناطق الصناعية، وشرح مضامينه وانعكاساته على الاستثمار بالجهة.

وترأّس هذا اللقاء عادل عزمي مدير المركز الجهوي للإستثمار ببني ملال خنيفرة، بمشاركة المدير العام لشركة التنمية الصناعية ببني ملال خنيفرة، والمدير الجهوي للصناعة والتجارة بجهة بني ملال خنيفرة، ومنتخبون، وإداريون، ومستثمرون، شركاء، و فاعلون في قطاع الصناعة والاستثمار.

وفي بداية هذا اللقاء، قدَّم عادل عزمي مدير المركز الجهوي للإستثمار ببني ملال خنيفرة، عرضا مفصلا حول المناطق الصناعية بأقاليم الجهة، والتي تلعب دورا مهما في استقطاب المستثمرين من داخل وخارج الجهة، و ذكّر بالمستوى الذي وصلت إليه هذه المناطق الصناعية، خصوصا فيما يتعلق بسبل الاستثمار، واقتناء البقع، والتسويق والتشغيل، وشروط البناء، وشروط التثمين.

وشدَّدَ عزمي على المجهودات الجبارة المبذولة من طرف كل الشركاء، على رأسهم ولاية جهة بني ملال خنيفرة، ووزارة الصناعة والتجارة والمجلس الجهوي لبني ملال خنيفرة الذي يعتبر شريكا أساسيا لتحقيق النهوض بالاستثمارات، لاسيما مساهمته المالية المهمة فيما يتعلق في تجهيز المناطق الصناعية وباقتناء البقع الأرضية من طرف المستثمرين.

واستَعرض مدير المركز الجهوي للاستثمار، المشاكل والاكراهات التي تُواجه تنمية المناطق الصناعية، و طالب من كل الشركاء بذل المزيد من المجهودات من أجل تنمية المناطق الصناعية، ومُواكبة مشاريع المستثمرين في جميع مراحل انجازها، وذلك بهدف إخراجها إلى الواقع.

كما قام المدير الجهوي للصناعة والتجارة بقراءة للقانون الجديد 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية، حيث أكد انه قانون مُفعل بعدما تمّ نشره بالجريدة الرسمية. كما شدد على ضرورة استقطاب المستثمرين من خارج الجهة وإقناعهم بالاستثمار بهذه المناطق الصناعية. وقال :" حنا من المفروض منا نخرجو الى مناطق خارج الجهة، ونعرفو بنفوسنا ونعرضو امكانياتنا ونجيبو استثمارات، خصوصا وان الجهة فيها ثروة طبيعية كبيرة، اذن حنا خاصنا نقلبو على المشاريع ونجيبوها لمنطقتنا".

ودَعا المدير الجهوي للصناعة والتجارة إلى ضرورة محاورة المستثمرين ومواكبتهم، والوقوف على مشاكلهم، قبل ان يتم سحب المشروع من بين ايديهم في حالة تعذر انجازه. كما شدد على احترام دفاتر التحملات لانجاح هذه الاستثمارات.

وأكد المُتحدث ان القانون المذكور جاء بالمخطط الوطني لتوحيد المناطق الصناعية بالمغرب، ووضَع قاعدة مشتركة للمعلومات حول امكانية انجاز منطقة صناعية في ظروف أحسن وتسويق أفضل.

وعرف هذا اليوم التحسيسي، مُداخلات الشركاء المتدخلين، بينهم المدير العام للشركة الجهوية للتنمية الصناعية لبني ملال – خنيفرة الذي تحدث عن أهداف الشركة التي تأسست مؤخرا من أجل تنمية القطاع الصناعي بالجهة.

هذا، ولأمس المتدخلون، في اختتام هذا اليوم التواصلي، مختلف الاكراهات وكذا المنجزات، وأجمَعوا على ضرورة الاستمرار في التنسيق فيما بينهم، وأصدروا توصيات ترنو الى بلوغ الهدف المنشود المتمثل في تنمية المناطق الصناعية و القطاع الصناعي، وإنعاش الاقتصاد الجهوي وتوفير فرص العمل عن طريق النهوض بالاستثمارات بجهة بني ملال خنيفرة.

بني ملال... توقيع اتفاقية شراكة لإنجاز سوق الجملة الجهوي للمنتجات الفلاحية والغذائية

اليوم 24-2023/11/24

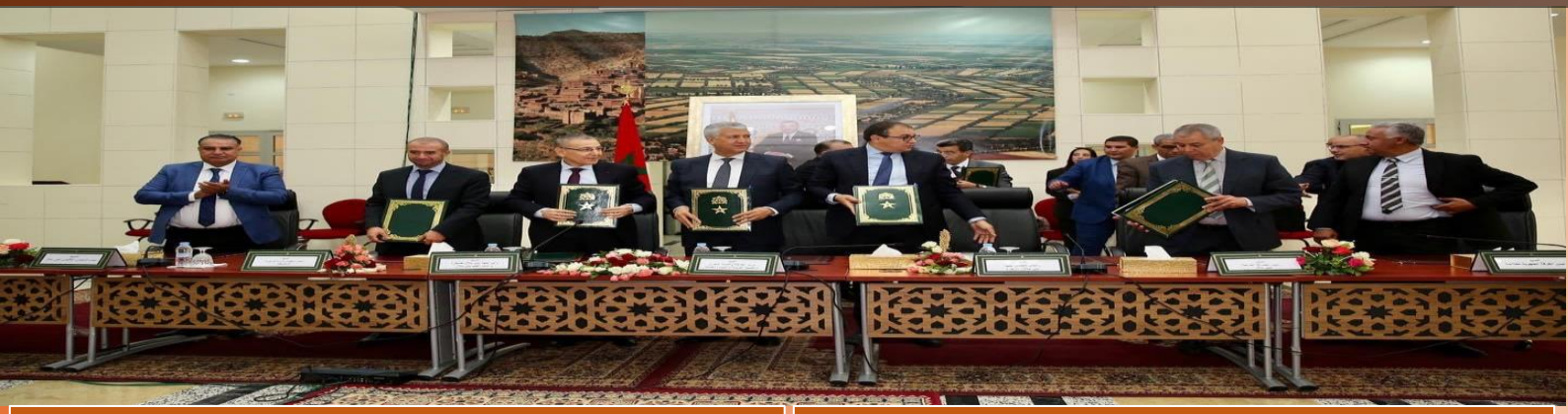

وقع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات محمد صديقي، الأربعاء 22 نونبر 2023 بمقر ولاية الجهة على اتفاقية الشراكة لإنجاز سوق الجملة للمنتجات الفلاحية والغذائية بالجهة، وذلك بحضور والي جهة بني ملال خنيفرة، ورئيس مجلس الجهة، ورؤساء المجلس الإقليمي والجماعي لبني ملال والغرف المهنية والمصالح اللامركزة المعنية بالجهة.

وأوضح وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية، أن جهة بني ملال خنيفرة تضم منظومة فلاحية تشكل العمود الفقري للناتج الجهوي الخام، مشيرا إلى أن الجهة تبقى من بين الجهات الأوائل التي استفادت من عدة برامج تهم تنظيم سلاسل الإنتاج والري، مضيفا في هذا الصدد، أنها استفادت من إحداث قطب الصناعات الغذائية الذي يشكل صلب اهتمام الوزارة من أجل الرفع من تثمينه وخلق الثروة وفرص الشغل.

كما أبرز أن الجهة تضررت كثيرا بالجفاف، مستعرضا مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتجاوز ومواجهة تأثير هذه الظرفية الصعبة، والتي يبقى من بينها تحويل المياه بين الأحواض وتحلية ماء البحر، مما سيكون له وقع إيجابي للحفاظ على الموارد المائية على مستوى الحوض المائي لأم الربيع.

وذكر الوزير باستراتيجية السيادة الغذائية التي تعتمدها بلادنا، والتي ترتكز على عدة محاور تراعي التوجه نحو فلاحة إيكولوجية مستدامة تروم تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، مشيرا إلى الإجراءات المتخذة على مستوى تحسين مسلسل التسويق في سلاسل الإنتاج، من خلال خلق 12 سوقا جهويا للجملة، بالإضافة إلى الأسواق الأسبوعية، وذلك من أجل ضمان التوازن على مستوى منظومة توزيع المنتجات الفلاحية والغذائية.

وتوج هذا الحفل بالتوقيع على اتفاقية شراكة من أجل إحداث سوق الجملة للخضر والفواكه والمنتجات الفلاحية من الجيل الجديد بجماعة بني ملال، وذلك على مساحة 15 هكتار، بتكلفة مالية تقدر بـ 250 مليون درهم، ممولة من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة ومجلس جهة بني ملال–خنيفرة والجماعة الترابية لبني ملال.

وبالجماعة الترابية تانوغة بإقليم بني ملال، أشرف وزير الفلاحة مرفوقا بوالي جهة بني ملال خنيفرة ورئيس مجلس الجهة، على إطلاق أشغال بناء 5 كلم من السواقي في إطار مشروع الفلاحة التضامنية لجماعة تانوغة. كما اطلع على المخطط الفلاحي لإقليم بني ملال، الذي يتكون من عدة مشاريع تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات والإمكانيات البشرية والطبيعية للإقليم؛ كما تم الاطلاع على مشروع التنمية القروية لجبال الأطلس الذي يهدف إلى تنمية سلاسل الإنتاج ذات قيمة مضافة عالية والولوج إلى الأسواق والتدبير المستدام للموارد الطبيعية وتنويع مصادر دخل الفلاحين.

Le contrat programme 2021-2030, une stratégie de développement de la filière oléicole

AUJOURD'HUI LE MAROC-30/11/2023

L'interprofession marocaine de l'olive (Interprolive) a organisé, mardi 28 novembre 2023, à la Chambre d'agriculture de Beni Mellal une journée de communication pour la présentation du contrat programme 2021-2030 relatif à la mise en œuvre de la stratégie agricole Génération Green pour le développement de la filière oléicole.

Cette journée de communication porte sur le contrat programme du développement de la filière oléicole signé entre l'interprofession marocaine de l'olive et le gouvernement dans le cadre de la nouvelle stratégie Génération Green, a déclaré à ALM le directeur de l'Interprolive, Ahmed Khannoufi. Et d'ajouter : «Notre objectif porte sur l'identification des projets relatifs à cette région et qui pourraient être intégrés dans le cadre du contrat programme et sur les objectifs, les axes et le programme du développement». Notons que l'ordre du jour de cette journée de communication a porté sur un exposé relatif à la filière oléicole dans la région de Beni Mellal-Khénifra et qui a été présenté par la Direction régionale de l'agriculture de Beni Mellal-Khénifra, la présentation du contrat programme 2021/2030 concernant la mise en œuvre de la stratégie agricole Génération Green pour le développement de la filière oléicole et discussion et débat.

L'Interprolive est une interprofession agricole reconnue depuis mars 2018 conformément aux textes juridiques et réglementaires en vigueur. Elle regroupe les organisations professionnelles représentatives des activités de la filière (production, trituration d'olives, conservation des olives de table, commercialisation, exportation...). L'interprofession s'assigne pour objectif la concertation entre les professionnels pour la prise de décision dans l'ensemble des domaines concernant la filière oléicole au Maroc. Elle a, dans ce cadre, une vocation d'intervention dans les domaines technique, institutionnel, commercial, économique et environnemental, en faveur du développement de la filière. Elle constitue aussi l'interface privilégiée entre les organisations professionnelles de la filière et entre ces dernières et les pouvoirs publics ainsi qu'avec les autres partenaires nationaux et internationaux.

Pour ce qui est des objectifs de la filière oléicole, à l'horizon 2030, dans le cadre de la stratégie Génération Green 2020-2030, selon un document fourni par l'interprofession marocaine de l'olive, en 2020 la superficie était de 1,2 million d'hectares. Concernant la production oléicole, elle était de 1,6 million de tonnes d'olives (150.000 tonnes d'huile d'olives dont 20.000 tonnes d'huile de grignons d'olives et 200.000 tonnes d'olives de table industrielle). Toujours en 2020, l'export portait sur 27.800 tonnes d'huile d'olive dont 14.700 tonnes d'huile de grignons d'olives et 83.000 tonnes d'olives de table. Et au niveau du marché national, la consommation par personne et par an a été de plus de 5,5 kg, soit 120.000 tonnes (huile d'olive) et 3 kg pour les olives de table industrielles.

En 2030, la stratégie agricole Génération Green ambitionne de réaliser une superficie de 1,4 million d'hectares, une production de 3,5 millions de tonnes d'olives (350.000 tonnes d'huile d'olive dont 50.000 tonnes d'huile de grignons d'olives et 270.000 tonnes d'olives de table industrielles). Au niveau de l'export, on table sur 100.000 tonnes d'huile d'olive dont 30.000 tonnes d'huile de grignons d'olives et 150.000 tonnes d'olives de table). Concernant le marché national, la consommation par personne et par an serait de +5 kg, soit 250.000 tonnes pour ce qui est de l'huile d'olive et 5 kg avec 50% conditionné pour les olives de table industrielles.

مشاركة رئيس الغرفة في فعاليات الدورة الأولى من ملتقى الاعمال المغربي الليبي

شارك السيد خالد المنصوري رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبنى ملال-خنيفرة يوم الأربعاء 01 نونبر 2023 في فعاليات الدورة الأولى من ملتقى الاعمال المغربي الليبي، المنظم تحت شعار: "الاستثمار رافعة للتنمية والتكامل الاقتصادي" أيام 1-2-3 نونبر 2023 بفندق سولازور طنجة بمبادرة من غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بشراكة مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبي ومجلس أصحاب الأعمال الليبي ، ويروم الملتقى، الذي افتتح بحضور وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور، ووزير الاقتصاد والتجارة الليبي، محمد علي الحويج، ومسؤولين وفاعلين اقتصاديين من البلدين، مد جسور التعاون الاقتصادي بين البلدين والارتقاء بمبادرات التعاون المشترك، وكذا المساهمة في رفع المبادلات التجارية البينية.

الحكومة تصادق على المرسوم المتعلق بمنح الدعم المباشر للسكن

العمق المغربي– 2023/11/02

صادق مجلس الحكومة، يوم الخميس 02 نونبر 2023، على المرسوم رقم 2.23.350 الذي يحدد أشكال إعانة الدولة لدعم السكن وكيفيات منحها مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي.

ويهدف هذا المرسوم التنفيذي إلى إعطاء مزيد من الوضوح للمواطنين حول تفعيل برنامج الدعم المباشر للسكن، الذي يأتي في إطار تنزيل إرادة جلالة الملك في تعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق.

وأوضحت وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، فاطمة الزهراء المنصوري، أن هذا البرنامج الجديد، الذي يمتد على الفترة 2024-2028، يهدف إلى تجديد نهج دعم الولوج إلى ملكية السكن و إلى مساعدة الأسر من خلال تعزيز قدرتها الشرائية، عبر المساعدة المالية المباشرة للمقتنين.

وأضافت المنصوري أن الهدف الرئيسي لهذه المقاربة الجديدة هو إطلاق ديناميكية شراء جديدة ستمكن الأسر من الحصول على منزل رئيسي وتحسين ظروفهم المعيشية كما ستعود بالنفع على جميع المتدخلين في القطاع.

ويحدد المرسوم أشكال وكيفية منح المساعدة المباشرة لفائدة مشتري السكن المخصص للسكن الرئيسي، كما نصت عليه المادة 8 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

وبحسب المرسوم، يتم تحديد مبالغ المساعدة حسب قيمة السكن الذي يتم اقتناؤه، حيث تم تحديد مبلغ الدعم المباشر في 100 ألف درهم من أجل اقتناء مسكن يقل ثمن بيعه أو يعادل 300.000 درهم مع احتساب الرسوم، وفي 70 ألف درهم لاقتناء مسكن يتراوح ثمنه ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم مع احتساب الرسوم.

ويدخل الدعم المباشر للسكن حيز التنفيذ ابتداء من 1 يناير 2024.

مزور: المغرب أصبح بلدا صناعيا بامتياز .. وتوفير فرص الشغل "أم المعارك"

هسبريس–2023/11/04

رفع رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة، سقف التوقعات إلى أعلى المستويات، إذ صرح بأن المغرب مقبل على قفزة نوعية في القطاع الصناعي ستتضح ثمارها في أفق 2030، موردا أن الصادرات الصناعية أصبحت تشكل 87 بالمائة من إجمالي صادرات المغرب المختلفة.

وأفاد مزور أمام أعضاء لجنة البنيات الأساسية بمجلس النواب، الجمعة 03 نونبر 2023، في تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة، بأن إجمالي صادرات الصناعة المغربية من سنة 1992 إلى 1999 بلغ 72 مليار درهم، فيما بلغ 420 مليار درهم في 2022"، وأكد أن "هذه المداخيل تعطينا إمكانيات من أجل توفير العديد من المواد التي نحتاجها من السوق الدولية."

وأضاف مزور أن الأرقام التي تحققها الصناعة المغربية تشكل "قفزة نوعية، وبلدان تسمى صناعية بامتياز لم تصل إلى هذا المستوى"، مشددا على أنه بهذا الرقم "يمكن أن نقول إننا بدأنا نصبح بلدا صناعيا بامتياز."وتابع مزور بأن الصناعة اليوم تمثل "أول مجال للاستثمار، وهذه طفرة نوعية، وهناك نتائج مشجعة والعقلية تغيرت بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي ينظر إلى المغرب كقطب من أكبر التنافسيات في العالم."

وزاد المسؤول الحكومي موضحا أن "الرؤية تغيرت عندنا وأصبحنا نقارن مع الناس الذين عندهم طموحات عالية"، مشيرا إلى أن المستثمر المغربي أصبح يستثمر بـ"مقاربة إنتاجية وإبداعية، ونشجع المستثمرين على التوجه للصناعة لأنها تساعد على خلق مناصب الشغل."

وشدد مزور على أن "الاحتياج الأول للمغربي هو "مناصب الشغل ثم مناصب الشغل"، مستدركا بأنه "يمكن الحديث عن الأسعار وكلفة العيش وعدد من الأمور التي تمس القدرة الشرائية للمواطن، لكن توفير فرص الشغل هو أم المعارك في هذا القطاع."

وأبرز الوزير أن القطاع الصناعي "تطور اليوم، وتنوع صادراته مهم جدا"، معتبرا أن هذا التنوع في صادرات الصناعات المغربية "يعطي الحصانة للاقتصاد المغربي ويعزز ثقة المستثمرين فيه."

وأكد مزور أن "الصناعة ستلعب في المستقبل وفي السنوات المقبلة دورا محوريا إذا لم يكن أساسيا في الاقتصاد المغربي"، قائلا إن "القفزة النوعية التي نحن مقبلون عليها في السنوات السبع المقبلة تبين أن المغرب بْدا كيْقطعْ الواد وسنتمكن من توفير مناخ أفضل للمغاربة واقتصاد له إمكانيات أكبر بكثير مما لدينا اليوم."

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.. الإعفاء المؤقت من ذعائر التأخير والغرامات وصوائر تحصيل الديون

البوابة الوطنية Maroc.ma–2023/11/07

الضمان الاجتماعي
ⵜⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
CNSS

أعلن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يوم الثلاثاء 07 نونبر 2023، عن دخول الإعفاء المؤقت من ذعائر التأخير والغرامات و صوائر تحصيل الديون المرتبطة بفترة دجنبر 2024 و ما قبلها حيز التنفيذ.

وأوضح الصندوق، في بلاغ، أنه طبقا لقرار المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المنعقد في 22 شتنبر 2023، وكذا قرار وزيرة الاقتصاد والمالية رقم 2023\005 بتاريخ 2023/10/17، ينهي الصندوق إلى علم كافة المقاولات دخول هذا الإعفاء المؤقت حيز التنفيذ.

وأبرز البلاغ أن هذا الإجراء، يهم جميع المقاولات المدينة للصندوق ويشمل الإعفاء الجزئي من ذعائر التأخير والغرامات وصوائر تحصيل الديون المرتبطة بهذه الفترة.

وبحسب المصدر ذاته، فإنه بالنسبة لأجل الأداء الكلي، تبلغ نسبة الإعفاء من ذعائر التأخير و صوائر التحصيل 60 في المئة، في حين تصل نسبة الإعفاء من الغرامات 90 في المئة، أما بالنسبة لأجل الأداء 24 شهر أو أقل، فتبلغ الأولى 50 في المئة، بينما تبلغ الثانية 80 في المئة.

وتبلغ نسبة الإعفاء من ذعائر التأخير و صوائر التحصيل بالنسبة لأجل الأداء شهر أو أكثر، 40 في المئة، فيما تصل نسبة الإعفاء من الغرامات 70 في المئة.

وأضاف المصدر نفسه، أنه في إطار تبسيط الإجراءات لفائدة المقاولات المنخرطة الراغبة في الاستفادة من هذا الإجراء، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتفعيل الخدمة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض، حيث يمكن للمقاولات إيداع طلبها من خلال بوابة ضمانكم أو مباشرة عبر الرابط damancom.ma/recouvrement وذلك ابتداء من اليوم الثلاثاء 07 نونبر 2023.

كما وضع الصندوق رهن إشارة المشغلين المعنيين، على موقعه الرسمي، وكذا صفحاته الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي، شريطا مصورا ودليلا توضيحيا يتناولان بطريقة مبسطة الإجراءات الواجب اتباعها لاستعمال هذه الخدمة.

الحكومة تصادق على توفير مِنَح لتشجيع الاستثمار في الجهات والأقاليم

زنقة 20 – 2023/11/09

صادق المجلس الحكومي يوم الخميس 09 نونبر 2023 على مشروع القانون رقم 56.23 بنسخ المادة 43 من القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي، قدمه رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة.

ويأتي هذا المشروع أخذا بعين الاعتبار أحكام المادة 3 من القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بإصلاح النظام الجبائي، ومقتضيات القانون رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار ونصوصه التطبيقية التي تنص على نظام دعم من أجل تشجيع الاستثمار يتمثل في مِنَحِ استثمار مشتركة لفائدة مشاريع الاستثمار وفقا لمعايير محددة بنص تنظيمي، ومنح استثمار إضافية: "منحة ترابية" لمشاريع الاستثمار المنجزة بالجهة أو الأقاليم أو العمالات، و"منح قطاعية" تمنح لفائدة المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية.

ويهدف هذا المشروع إلى نسخ مقتضيات المادة 43 من القانون رقم 19.94 المشار إليه أعلاه، والتي تنص على أن الامتيازات الممنوحة بموجب هذا القانون حصرية، ولا يمكن الجمع بينها وبين أي امتياز آخر ينص عليه قانون آخر في مجال تشجيع الاستثمار. وذلك من أجل تجاوز أي غموض في هذا الخصوص وضمان الانسجام بين النصوص القانونية الجاري بها العمل.

سكوري: الاستفادة من تدابير برنامج «أنا مقاول» ستنطلق قبل نهاية السنة الجارية

2023/11/14–Le 360

أعلن وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، يوم الثلاثاء 14 نونبر 2023 بمجلس المستشارين، أن الاستفادة من التدابير المتخذة لدعم المقاولات الصغيرة جدا في إطار برنامج « أنا مقاول » ستنطلق قبل نهاية السنة الجارية.

وأوضح الوزير في معرض جوابه على سؤالين خلال الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفوية أن الحكومة اعتمدت منذ تنصيبها مقاربة تهدف إلى تجميع عدد من الخدمات العمومية المقدمة للمقاولات، لاسيما الصغيرة جدا والصغرى، وتوجيهها نحو دعم نمو هذه الأخيرة وتعزيز تنافسيتها.

وأشار السكوري إلى أن برنامج « أنا مقاول » يعتبر جزءا من هذه المقاربة، التي تسعى إلى التغلب على التحديات المتعددة التي تواجه المقاولات عموما، والمقاولات الصغرى والصغيرة جدا على وجه الخصوص.

وتابع بالقول: « اكتشفنا أن عددا كبيرا من المقاولات الصغيرة جدا هي التي تشغل عددا كبيرا من الأجراء وهي التي يكون فيها التشغيل هشا، لذلك، اتخذنا العديد من التدابير لدعم هذه المقاولات في إطار برنامج « أنا مقاول».

ومن بين هذه التدابير، يردف الوزير، استفادة المقاولات الصغيرة جدا من مواكبة تقنية لتطوير ونمو المقاولة أثناء الإحداث وفي مختلف مراحل نموها من خلال خدمات استشارية بتكلفة تصل إلى 100 ألف درهم و20 ألف درهم في المتوسط لكل مقاولة صغيرة.

كما تتضمن التدابير تقديم دعم للمقاولين الذاتيين يشمل تكوينا في مجال بناء القدرات واستشارة فردية في التدبير والتسيير بتكلفة تصل إلى 10 آلاف درهم لكل مستفيد، بالإضافة إلى تحمل خدمات الاستشارة في مجالات المرتبطة بالمحاسبة والضريبة والشؤون القانونية لمدة ثلاث سنوات محاسبية بتكلفة تصل إلى 1000 درهم لكل مستفيد.

أما فيما يخص التدابير المسطرة لدعم المقاولين الذاتيين، فتشمل، بحسب السيد السكوري، الاستفادة من تكوين في مجال بناء القدرات (شيك تكوين)، من خلال التكوين الجماعي لمتوسط 10 أشخاص بتكلفة تقدر ب 2000 درهم لكل مستفيد، واستشارة (شيك استشارة)، وهي عبارة عن خدمة فردية في الإدارة والتسيير بتكلفة لا تتجاوز سقف 10 ألف درهم لكل مستفيد، علاوة على الاستفادة من دعم الأنشطة المحاسبية والضريبية والإدارية والقانونية لمدة ثلاث سنوات محاسبية بتكلفة لا تتجاوز سقف 1000 درهم لكل مستفيد.

وأفاد الوزير بأن هذا البرنامج، الذي يهدف إلى مواكبة 100 ألف رائد أعمال وحامل مشروع ومقاول ذاتي ووحدات اقتصادية غير مهيكلة ومقاولات صغرى، بحلول سنة 2026، سيكلف ميزانية تتجاوز 600 مليون درهم، موردا أن الحكومة بصدد إعداد مشروع مرسوم يتعلق بمنح إعانات للمقاولات التي تريد الاستثمار، وذلك في إطار تنزيل مضامين ميثاق الاستثمار الجديد.

من جانب آخر، كشف السكوري أن عدد المقاولات النشطة حتى نهاية سنة 2022 بلغ 317.695 مقاولة، بزيادة تقدر بنحو 8 بالمائة في المتوسط سنويا، مشيرا إلى أن قطاع الخدمات يستحوذ على 70 بالمائة من إجمالي عدد المقاولات، فيما تمثل المقاولات الصغيرة جدا 85 بالمائة، وتشغل حوالي 18 بالمائة من مجموع الأجراء المصرح به في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بينها زرابي وأفرشة.. الجمارك تُعمم قائمة منتجات يُمنع استيرادها من أوروبا

المساء اليوم- 2023/11/17

عممت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، مذكرة تضم قائمة جديدة من المنتجات الخاضعة لتدابير تقييد في الاستيراد من أوروبا على الخصوص، وتشمل السجاد (الزرابي بمختلف أنواعها) وأغطية الأرضيات المستعملة (الموكيط، والعشب الاصطناعي، وزرابي الحمامات البلاستيكية)، بات ممنوعا من دخول المغرب عبر الموانئ بعد تفعيل المذكرة، باستثناء المرخص منها.

ووفق مذكرة صادرة يوم الإثنين 13 نونبر 2023، أوضحت الإدارة من خلالها مصلحة الجمارك والضرائب غير المباشرة، أن بضائع أخرى خضعت لترخيص الاستيراد، ابتداء من نفس اليوم، وهي: الأثاث الخشبية المستعملة، وجميع مستلزمات الفراش المستعملة كالمنادل والأغطية إلى جانب الأجهزة المنزلية المستعملة، كآلات العصير وآلات التصبين وأجهزة التلفزيون المستعملة وكذا آلات غسيل الأواني، وآلات الكنس الكهربائية.

ويأتي هذا القرار تنفيذا لقرار وزير الصناعة والتجارة المؤرخ في الـ11 من أكتوبر الماضي والمكمل للقرار المؤرخ في الـ19 من أبريل 1994 المتعلق بضبط قائمة السلع الخاضعة لتدابير التقييد الكمي على الواردات والتصدير.

اطلاق الدورة 23 للأسبوع الوطني للجودة

2023/11/18- www.mcinet.gov.ma

نظمت وزارة الصناعة والتجارة الدورة 23 للأسبوع الوطني للجودة، خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 30 نونبر 2023، تحت شعار: "سياسة وطنية للجودة في خدمة القدرة التنافسية".

نظمت وزارة الصناعة والتجارة الدورة 23 للأسبوع الوطني للجودة، خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 30 نوفمبر 2023، تحت شعار: "سياسة وطنية للجودة في خدمة القدرة التنافسية."

وتندرج هذه الدورة في سياق المبادرات الرّامية إلى تحفيز ثقافة الجودة والتميُّز وتستهدف على الخصوص تقديم مشروع السياسة الوطنية للجودة الذي سهرت على إعداده اللجان الخمس المنبثقة عن المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد بهدف استقاء التّوصيات من كافّة الأطراف الفاعلة، في إطار مقاربة تشاركية، وذلك قبل عرض المشروع على أنظار المجلس المذكور لاعتماده.

ومن الأولويات التي يحدّدها هذا المشروع إعداد بنية تحتية فعالة للجودة، كفيلة بضمان حماية المستهلك، والأداء الجيد للأسواق الداخلية، وتعزيز الابتكار وتحسين القدرة التنافسية للمقاولات، مع تحفيز الاعتراف الدولي بنظام الجودة الوطني، تيسيراً لولوج السلع والخدمات إلى الأسواق الأجنبية.

لتحميل مشروع السياسة الوطنية للجودة في أفق سنة 2035 يرجى زيارة الموقع:

إطلاق الدورة 23 للأسبوع الوطني للجودة | Ministère de l'Industrie et du Commerce (mcinet.gov.ma)

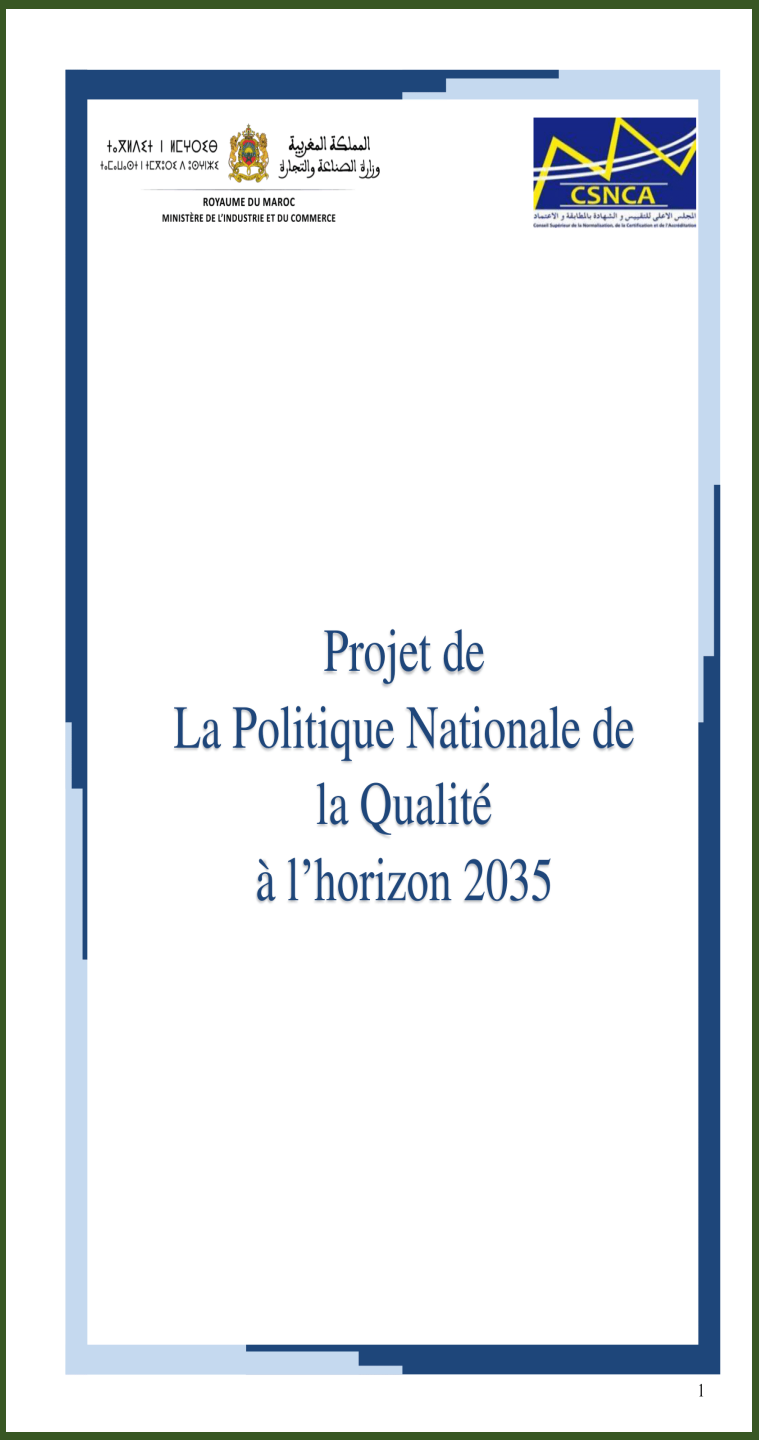

وزارة الاقتصاد والمالية تصدر ميزانية المواطن لمشروع قانون المالية لسنة 2024

البوابة الوطنية Maroc.ma–2023/11/23

أصدرت وزارة الاقتصاد والمالية على موقعها الإلكتروني ميزانية المواطن لمشروع قانون المالية لسنة 2024.

وتهدف هذه الوثيقة المبسطة إلى ضمان استيعاب أفضل لمشروع قانون المالية للسنة القادمة ومختلف مقتضياته.

وتستعرض ميزانية المواطن المفاهيم الرئيسية المتعلقة بميزانية الدولة، وأهم ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2024، إضافة إلى مراحل إعداد مشروع قانون المالية والمصادقة عليه.

كما تطرح سياق وأولويات هذا المشروع؛ منها تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز ، وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية.

ويتعلق الأمر أيضا بتدابير دعم القدرة الشرائية، وبرنامج التخفيف من أثر عجز التساقطات وتأثيرات الظرفية، بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 10 ملايير درهم، فضلا عن مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية.

وتعرض ميزانية المواطن بشكل موجز ومبسط التوقعات الماكرو اقتصادية، وتوقعات مداخيل ونفقات الميزانية العامة، وكذا حاجيات تمويل ميزانية الدولة.

L’inflation élevée met en péril le pouvoir d’achat des Marocains

Maroc diplomatique– 10/11/2023

Le Maroc fait face à un fort contraste entre le taux d’inflation et le pouvoir d’achat de ses citoyens. Malgré un léger ralentissement au troisième trimestre de 2023, le taux d’inflation reste élevé à 4,7%. Cette situation fait peser une lourde charge sur les ménages, en particulier les plus modestes, qui voient leurs dépenses augmenter de manière significative.

Parmi les produits les plus touchés par cette vague inflationniste, on retrouve les céréales, la viande et les légumes. Les prix des produits non alimentaires sont également en hausse, bien que de manière moins prononcée. Ces augmentations contribuent à l’alourdissement de la charge financière des ménages.

Malgré le léger ralentissement de l’inflation, le pouvoir d’achat continue de diminuer, particulièrement pour les ménages modestes. Cette situation provoque une frustration au sein de la population, qui pointe du doigt une politique économique déséquilibrée, jugée favorable aux plus riches. Certains revendiquent une plus grande contribution des classes aisées pour atténuer cette hausse des prix.

Le Maroc n’est pas le seul pays confronté à cette inflation. Cette situation découle d’une conjoncture mondiale qui persiste depuis la crise sanitaire de la pandémie de Covid-19 en 2020. Les données géopolitiques et économiques n’annoncent aucune amélioration à court terme, ce qui pourrait entraîner une poursuite de la hausse des prix et une diminution du pouvoir d’achat pour les ménages, en particulier les plus modestes.

En septembre dernier, la Banque centrale du Maroc a pris des mesures pour lutter contre l’inflation en relevant son taux directeur à 3,25%. Cette décision vise à rendre l’emprunt plus coûteux dans le but de freiner la hausse des prix. Cependant, cela pourrait également impacter négativement l’activité économique.

Selon les prévisions du Haut-Commissariat au Plan, la croissance économique du Maroc devrait s’accélérer au quatrième trimestre. Une hausse de 2,6% est prévue, principalement grâce à une augmentation de la valeur ajoutée agricole et une légère accélération de la consommation des ménages. Cependant, les effets de cette amélioration tardent à se faire sentir, et les prix des produits de consommation continuent d’augmenter.

Sociétés inactives. Expiration imminente du régime fiscal

Challenge – 15/11/2023

Le régime fiscal des sociétés inactives, qualifiées de «dormantes», qui a permis aux entreprises sans activité de régulariser leur situation fiscale, arrivera à expiration dans moins de 46 jours. Les retardataires et procrastinateurs ont encore quelques jours pour éviter les sanctions fiscales potentielles.

Le régime fiscal des sociétés inactives au Maroc, qui était en vigueur tout au long de l'année 2023, arrive à échéance dans moins de 46 jours et il est peu probable qu'il soit renouvelé pour la loi de finances 2024. Ce régime a été mis en place afin de permettre aux entreprises qui n'ont pas réalisé de chiffre d'affaires ou qui ont versé uniquement le montant minimum de la cotisation minimale au cours des dernières années de régulariser leur situation fiscale sans subir les sanctions habituelles. Le nombre de ces entreprises est estimé à plus de 225.000, d'après les chiffres avancés lors de l'adoption de la loi de finances 2023.

Cependant, ces facilités prendront fin le 31 décembre 2023, ce qui mérite d'être souligné. Cela signifie que ces sociétés aussi qualifiées de « fantômes » qui n'ont pas encore régularisé leur situation fiscale devront faire face aux conséquences habituelles de leur inactivité. Ce qui peut inclure des contrôles fiscaux, des sanctions financières et des poursuites judiciaires.

Obligations, enjeux et conséquences

Adopté dans le cadre de la loi de finances 2023, le régime fiscal des sociétés inactives vise les entreprises qui n'ont pas respecté leurs obligations fiscales pendant les trois derniers exercices et qui n'ont réalisé aucune opération ou exercé aucune activité pendant cette période. Ces entreprises sont invitées à souscrire une déclaration de cessation d'activité dans un délai de 30 jours à compter de la réception d'une lettre notifiée de l'administration fiscale. Si elles ne se conforment pas à cette obligation, elles seront inscrites sur le registre des entreprises inactives.

Les conséquences de cette inscription sur le registre des entreprises inactives sont multiples. Tout d'abord, la procédure de taxation d'office est suspendue, ce qui signifie que l'administration fiscale ne peut pas imposer ces sociétés « dormantes » sans effectuer un contrôle fiscal. De plus, les factures émises par ces entreprises ne sont pas déductibles fiscalement, ce qui réduit leur capacité à bénéficier d'avantages fiscaux. Enfin, la période de prescription fiscale est étendue à 10 ans, ce qui signifie que l'administration fiscale peut revenir sur les impôts non payés pendant cette période.

Les facilités accordées en 2023

Tout au long de l'année 2023, les sociétés inactives ont bénéficié de facilités pour régulariser leur situation fiscale. Ces mesures comprenaient la dispense du contrôle fiscal, l'annulation d'office des majorations, amendes et pénalités pour défaut de dépôt des déclarations et de versement des impôts, ainsi que des montants forfaitaires d'impôt sur les sociétés ou sur le revenu à verser pour chaque exercice non prescrit.

Implications économiques

La fin imminente du régime fiscal des sociétés inactives au Maroc soulève des préoccupations quant à ses implications économiques. La question qui se pose à l'approche de 2024 est de savoir combien d'entre elles ont franchi le pas, accepté l'offre du gouvernement en 2023 et sont sorties de la « clandestinité ». Ces entreprises, bien qu'inactives, conservent souvent leur statut pour éviter les obligations fiscales et administratives liées à la dissolution. En outre, la régularisation de la situation fiscale de ces sociétés peut contribuer à l'amélioration des recettes fiscales de l'État.

Métiers de l'artisanat: Lancement du programme de formation "Trésors des arts traditionnels marocains"

2M.ma avec MAP– 18/11/2023

La première édition du programme "Trésors des arts traditionnels marocains" a été lancée, récemment à Rabat, par le ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie Sociale et Solidaire et l'UNESCO.

Ce programme ambitieux, qui vise la transmission des savoir-faire liés aux métiers de l'artisanat, prévoit un cycle de formation dans 32 métiers à forte composante culturelle dont 6 métiers qui font l'objet de cette première édition, à savoir le zellige de Tétouan, les selles brodés, la blouza oujdiya, le tissage des tentes, la fabrication des instruments de musique et la broderie de salé.

Fruit d'un accord signé le 28 novembre 2022 entre le ministère et l'UNESCO, ce programme se veut une reconnaissance aux détenteurs des savoir-faire liés aux métiers de l'artisanat en les qualifiant de "Trésors des arts traditionnels marocains".

A cette occasion, la ministre du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Économie Sociale et Solidaire, Fatim-Zahra Ammor, a mis l'accent sur l'intérêt accordé par Sa Majesté le Roi Mohammed VI à la préservation du patrimoine culturel immatériel, symbole d'identité et canal de transmission et de consolidation des valeurs.

"En application des Hautes Directives de SM le Roi Mohammed VI, le ministère continue de déployer les efforts nécessaires pour préserver ce patrimoine immatériel lié aux métiers de l'artisanat", a affirmé Mme Ammor, dans une allocution lue en son nom par le secrétaire général du ministère, Mohamed Maslak.

Et de noter que ce programme, qui a atteint les résultats escomptés, s'inscrit dans ce cadre à travers l'identification d'un certain nombre de métiers de l'artisanat menacés de disparition.

De son côté, le Directeur régional du Bureau de l'UNESCO pour le Maghreb, Eric Falt, a qualifié ce programme, premier du genre au Maghreb, d'étape importante de sauvegarde de l'un des patrimoines exceptionnels du Maroc, qu'est l'artisanat.

Mettant en avant l'importance de l'artisanat dans la création des richesses et de l'emploi, M. Falt a relevé que ce programme, étalé sur 5 ans, vise à contribuer à la sauvegarde de ces métiers, à renforcer l'entreprenariat dans le secteur et à soutenir les détenteurs de ce savoir-faire pour assurer sa transmission aux jeunes apprentis.

Cette cérémonie de lancement a été marquée par un hommage rendu aux 6 maitres-artisans sélectionnés en tant que "Trésors des arts traditionnels marocains" pour l'année 2023 qui ont été choisis pour partager et transmettre leur savoir et leur savoir-faire à 57 jeunes apprenants, qui joueront, à leur tour, un rôle primordial dans la préservation et la continuité de ces métiers emblématiques.

Un hommage a été également rendu au maitre-artisan Abdelkader Ouariagli Essafi, en tant que "Trésor des arts traditionnels marocains" dans le métier du "Brocart", qui a déjà assuré la transmission de son savoir-faire dans le cadre d'une opération pilote organisée en 2022.

FORUM D'OUVERTURE DE LA SEMAINE NATIONALE DE LA QUALITÉ 2023

www.mcinet.gov.ma – 22/11/2023

Le Ministère de l'Industrie et du Commerce organise la 23ème édition de la Semaine Nationale de la Qualité, du 22 au 30 novembre 2023, sous le thème : « Une Politique Nationale de la Qualité au service de la compétitivité ».

La présente édition s'inscrit dans le cadre des initiatives visant la promotion de la culture qualité et de l'excellence et vise tout particulièrement à présenter le projet de la politique nationale de la qualité préparé par les cinq commissions issues du Conseil Supérieur de la Normalisation, de la Certification et de l'Accréditation (CSNCA) en vue de recueillir les recommandations de l'ensemble de parties prenantes dans le cadre d'une approche participative avant de soumettre le projet au CSNCA pour adoption.

Ce projet se fixe comme priorité la mise en place d'une infrastructure qualité efficiente, en mesure d'assurer des produits et services de qualité, conformes aux normes et réglementations techniques, en faveur d'une meilleure protection du consommateur et d'une compétitivité accrue des entreprises. Il vise, également, à travers le renforcement des différentes composantes de l'infrastructure nationale de la qualité à contribuer au bon fonctionnement des marchés intérieurs et au renforcement de l'innovation, tout en favorisant la reconnaissance du système national de qualité à l'international pour faciliter l'accès des biens et services aux marchés étrangers.

Il s'agit, , en outre, à travers ce projet de politique nationale de la qualité à assurer l'alignement entre les exigences du marché, le cadre juridique et l'infrastructure nationale de la qualité, à accentuer le niveau d'application des normes, de la certification de la conformité, de l'accréditation et de la métrologie par les secteurs public et privé, et à renforcer la participation du secteur privé et des organisations non gouvernementales au développement de l'infrastructure nationale de la qualité.

Le Forum d'ouverture de la semaine nationale de la qualité a eu lieu le mercredi 22 novembre 2023, à Rabat, en présence des acteurs de l'écosystème national de qualité qui ont passé en revue les différents axes du projet la politique nationale de la qualité et formulé des recommandations susceptibles d'enrichir le contenu du nouveau projet.

A cette occasion, M. Moucharraf Taoufiq, Secrétaire Général au Ministère de l'Industrie et du Commerce, a souligné que « Le projet de la Politique Nationale de la Qualité vient apporter des réponses aux enjeux et aux défis économiques, environnementaux et sociaux, auxquels est confronté notre pays, notamment en terme de compétitivité , de qualité des produits et de création de valeur et d'emplois. Il constitue un levier principal pour développer une économie dynamique, source de prospérité et de bien-être pour le citoyen marocain. Ce projet a été soumis pour concertation à l'ensemble des parties prenantes et sera enrichie par les recommandations issues de la semaine nationale de la qualité » Et d'ajouter : "Nous voulons que ce partenariat et cette démarche participative se poursuive et se consolide, car la réussite de ce chantier crucial est notre affaire à tous, pouvoirs publics, secteur privé et société civile".

Cette journée a été également marquée par la signature de conventions de partenariat entre le ministère de l'Industrie et du Commerce et respectivement la fédération de la Chimie et de la Parachimie (FCP), et l'Association Marocaine pour l'Industrie et la Construction de l'Automobile (AMICA), portant sur la mise en place d'écosystèmes de qualité.

Suite - FORUM D'OUVERTURE DE LA SEMAINE NATIONALE DE LA QUALITÉ 2023

www.mcinet.gov.ma – 22/11/2023

Ces écosystèmes ont pour vocation de renforcer la qualité de l'offre au niveau de l'industrie nationale tant sur le plan du produit fabriqué que sur le plan managérial et celui des compétences et des ressources humaines, en vue de positionner le Maroc comme centre d'excellence dans les secteurs concernés et de permettre aux professionnels d'être plus compétitifs et en mesure de répondre aux besoins d'une clientèle de plus en plus exigeante.

Plus concrètement, il s'agit de promouvoir la fonction qualité et les bonnes pratiques dans les industries concernées, favoriser l'échange d'expérience entre les experts du métier, accompagner les entreprises, notamment les PME, à la mise en place de systèmes de management de la qualité, rapprocher les besoins du secteur en matière de formation en qualité aux instituts et écoles de formation, et en matière technique et infrastructure qualité (Essais, certification, normalisation, accréditation et métrologie)aux centres de recherche et de l'innovation aux différentes parties prenantes concernées.

Par ailleurs et au niveau régional, des séminaires et des rencontres seront organisés, dans le cadre de cet événement, par les services déconcentrés du Ministère de l'Industrie et du Commerce, à travers les différentes régions du Royaume, en collaboration avec les partenaires locaux.

Pour Télécharger le projet de la Politique Nationale de la Qualité à l'horizon 2035

Forum d'ouverture de la Semaine Nationale de la Qualité 2023 | Ministère de l'Industrie et du Commerce (mcinet.gov.ma)

Des avis peuvent être exprimés à ce sujet avant le 6 décembre 2023 par e-mail à l'adresse: dpcsmq@mcinet.gov.ma

C’est parti pour la 8e édition du Prix de la Compétitivité, Prix du Partenariat université-entreprise !

LE MATIN – 23/11/2023

Le ministère de l’Industrie et du commerce et le ministère de l’Enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de l’innovation lancent, en partenariat avec l’Académie Hassan II des sciences et techniques et l’Association R&D Maroc, la huitième édition du Prix de la compétitivité, Prix du Partenariat université-entreprise (PC/PPUE).

La date limite de dépôt des dossiers de candidature est fixée au 31 janvier 2024.

«Ce Prix vise à promouvoir et à encourager le partenariat entre l’université et le tissu productif, notamment en matière de valorisation de la recherche scientifique et du transfert technologique. Il permet de gratifier les universités et les entreprises ayant collaboré pour la réussite de projets de recherche et développement technologique et de l’innovation dont les effets sur l’amélioration de la compétitivité ont été démontrés», indiquent les organisateurs de ce Prix.

Sont éligibles à ce Prix les projets de recherche et de développement technologique ou innovants, conduits conjointement par des chercheurs universitaires et des entreprises relevant des secteurs de l’industrie. La date de démarrage du projet doit être au plus tard durant les 5 dernières années. Le processus de sélection des meilleurs projets comprend trois étapes. Il s’agit de l’étude d’éligibilité administrative des dossiers de candidature, la présélection des meilleurs projets et l’entretien oral avec les porteurs des projets présélectionnés. À l’issue de ce processus, les porteurs des projets retenus seront convoqués à la cérémonie officielle de remise des Prix.

L’évaluation des dossiers portera sur cinq critères :

- Aspects d’innovation et de transfert de technologie.
- Impact du projet sur la compétitivité des entreprises impliquées.
- Retombées scientifiques et technologiques (articles, brevets, thèses...).
- Nature du partenariat (convention, collaboration bilatérale, engagement financier...).
- Impact sur le renforcement de la relation université-entreprise.

Les trois meilleurs projets sélectionnés seront primés comme suit :

- Premier Projet : 200.000 DH + deux Trophées.
- Deuxième Projet : 120.000 DH + deux Trophées.
- Troisième Projet : 60.000 DH + deux Trophées.

APPEL À MANIFESTATION D'INTÉRÊT: AGRÉMENT D'ORGANISMES POUR L'INSTALLATION ET LA VÉRIFICATION PÉRIODIQUE DES CHRONOTACHYGRAPHES

www.mcinet.gov.ma – 24/11/2023

Le Ministère de l'Industrie et du Commerce lance un appel à manifestation d'intérêt (AMI) pour l'octroi d'agréments d'installation et de vérification périodique des chronotachygraphes aux organismes de droit public ou privé sur l'ensemble du territoire national.

Les dossiers des intéressés, doivent être établis conformément à la circulaire N°001/2022/DGC/DPCSMQ/DM relative aux modalités de contrôle des chronotachygraphes du 28 avril 2022 et au cahier des charges en annexe et comporter au moins les éléments suivants :

- Formulaire de demande dûment rempli, cacheté et signé ;
- Engagement de payement des frais d'audit réalisé ;
- Statut de la société ;
- Registre de commerce ;
  Si l'atelier ne figure pas sur le RC, joindre l'attestation d'inscription à la taxe professionnelle mentionnant l'adresse de l'atelier
- Casier judiciaire du gérant et de chacun des associés ;
- Attestation d'assurance couvrant la responsabilité civile professionnelle ;
- Diplômes, C.V, attestations et toute preuve de compétence du personnel chargé des activités d'installation et de vérification ;
- Preuve de dépôt de la marque d'identification (Certificat d'enregistrement de la marque ou accusé de réception du dépôt à l'OMPIC) ;
- Certificats d'étalonnage du matériel technique ;
- Attestation d'affiliation à la CNSS;
- Croquis de l'atelier ;
- Procédure/mode opératoire d'installation et de vérification après installation ;
- Procédure/mode opératoire de vérification périodique ;
- Procédure de confidentialité, de sauvegarde et d'accessibilité à l'information ;
- Engagement à ne pas dépasser 10 opérations par jour et fonctionner conformément à la norme marocaine NM ISO/CEI 17020 relative aux organismes d'inspection et obtenir l'accréditation par rapport à cette norme dans un délai de deux ans à partir de la date d'obtention de l'agrément.

Les dossiers de candidatures seront instruits selon les modalités suivantes :

- Examen de la recevabilité du dossier ;
- Réalisation d'un audit par les agents du ministère pour s'assurer de la conformité du dossier aux prescriptions de la circulaire N°001/2022/DGC/DPCSMQ/DM relative aux modalités de contrôle des chronotachygraphes du 28 avril 2022 et du cahier des charges en annexe. En cas de non-conformité, un délai sera fixé par le Ministère à l'intéressé pour satisfaire aux observations constatées.

L'agrément est délivré pour une durée d'un an. Le maintien de l'agrément est conditionné par l'approbation du système qualité de l'organisme agréé selon la norme marocaine NM ISO/CEI 17020 dans un délai de 6 mois à compter de la date de l'octroi de l'agrément. A défaut, l'agrément sera retiré conformément aux dispositions réglementaires en vigueur.

Les dossiers de candidatures des intéressés, doivent être déposés contre un accusé de réception, **avant le 31 janvier 2024 à 16h30, obligatoirement à la Direction Générale du Commerce** à l'adresse suivante :

Direction Générale du Commerce
Direction de la Protection du Consommateur de la Surveillance du Marché et de la Qualité
Parcelle 14 Business center, Aile Nord - Bd Riad Hay Riad – Rabat, Maroc

**Les dossiers incomplets seront rejetés.*

- Télécharger l'avis
- Télécharger la déclaration l'honneur agrément indépendance
- Télécharger la demande d'agrément
- Télécharger l'engagement

Appel à manifestation d'intérêt : Agrément d'organismes pour l'installation et la vérification périodique des chronotachygraphes | Ministère de l'Industrie et du Commerce (mcinet.gov.ma)

Industrie du futur: Les minerais «stratégiques et critiques» gages de la souveraineté industrielle

AUJOURD'HUI LE MAROC – 30/11/2023

Le Maroc dispose d'un potentiel minier important, avec un secteur extractif résilient selon un avis du CESE intitulé «Les minerais stratégiques et critiques contributeurs à la souveraineté industrielle du Maroc». Ce document étaye le rôle clé que pourrait jouer la catégorie de minerais stratégiques et critiques dans le renforcement de la souveraineté industrielle de notre pays et l'atteinte des objectifs tracés en matière de transition énergétique et digitale. En plus de mettre en exergue les contraintes qui entravent le développement de l'écosystème de ces minerais, ce document propose une liste de 24 minerais stratégiques et critiques.

Le Maroc regorge d'un potentiel minier considérable accompagné d'un secteur extractif solide, qui assure plus de 25% des exportations en valeur, contribue à hauteur de 10% du PIB et emploie plus de 49.000 personnes. C'est ce que rapporte le CESE dans son avis baptisé «Les minerais stratégiques et critiques contributeurs à la souveraineté industrielle du Maroc». Toutefois, ce secteur rencontre plusieurs obstacles. Ledit rapport cite des faiblesses spécifiques aux minerais stratégiques et critiques qui ont trait aux processus d'approvisionnement et de valorisation relevant qu'il se base sur, entre autres, un modèle principalement axé sur l'export de concentrés et de produits bruts (à l'exception des phosphates et du cobalt), avec de faibles liens en aval avec l'industrie, une forte dépendance à l'importation pour la plupart des minerais critiques, des niveaux élevés de concentration géographique des fournisseurs pour de nombreux minerais critiques, et une insuffisance en matière de recyclage et de valorisation des déchets miniers et industriels.

A cela s'ajoutent, comme l'évoque le rapport du CESE, des faiblesses transversales affectant l'ensemble du secteur minier, à savoir la taille limitée des gisements des différents minerais, à l'exception notable des phosphates, l'absence de mesures fiscales incitatives spécifiques à l'activité minière, la lenteur et la complexité des procédures de gestion du patrimoine minier, les difficultés d'accès à un financement adéquat, en particulier pour les TPME et les entreprises juniors. Ce rapport indique également que le Maroc ne dispose pas d'une liste officielle comptant les minerais stratégiques et critiques. Il se propose donc d'en réaliser une intégrant 24 minerais.

Les recommandations du CESE

Pour renforcer le secteur minier au Maroc, le CESE préconise une série de recommandations. Il appelle ainsi à améliorer le cadrage stratégique et institutionnel régissant les activités liées aux minerais stratégiques et critiques via, notamment l'élaboration d'une feuille de route spécifique aux minerais stratégiques et critiques, l'accélération de la révision du cadre législatif en vue, notamment, d'instituer et d'opérationnaliser la commission des minerais stratégiques, et la mise en place d'une instance pour l'intégration « Mines- Industrie » en vue d'institutionnaliser la coordination entre les acteurs des deux secteurs.

De même, il propose de dé-risquer le secteur minier pour les investisseurs et améliorer son attractivité en mettant en place les mesures visant à définir une stratégie de financement adaptée au caractère consubstantiellement risqué de l'industrie minière, particulièrement pour les sociétés juniors, instituer une exonération temporaire de l'IS pendant cinq ans devant entrer en vigueur à partir de la première année de l'exploitation effective du gisement et simplifier les procédures administratives pour l'obtention des autorisations et permis miniers.

Dans sa série de recommandations, le CESE préconise de sécuriser les chaînes d'approvisionnement en minerais critiques et réduire la vulnérabilité aux sources externes en déployant plusieurs actions qui consistent à diversifier les sources étrangères d'approvisionnement en minerais critiques en privilégiant, dans la mesure du possible, les pays fournisseurs politiquement stables ; prévoir des incitations fiscales et des subventions ainsi qu'un cadre réglementaire adapté pour la promotion de la R&D et des activités industrielles dans le domaine du recyclage des métaux et de la recherche de substituts aux minerais critiques ; et constituer des réserves stratégiques pour les minerais les plus critiques pour le Maroc pays.

Le CESE recommande aussi de promouvoir la valorisation nationale des minerais stratégiques et critiques pour un meilleur positionnement au niveau des chaines de valeur, en veillant à orienter les investisseurs vers des projets de valorisation des minerais stratégiques et critiques alignés sur les choix stratégiques du pays, en créant notamment une banque de projets industriels sur l'aval de la filière, axés sur ce type de minerais ; et accorder une priorité aux industries de valorisation en aval des minerais stratégiques et critiques au niveau du Fonds Mohammed VI pour l'investissement.

Pour le CESE, les actions futures devraient aussi porter sur la promotion du caractère inclusif et durable du secteur minier à travers, notamment, la généralisation de l'adoption des principes de l'ESG (environnementaux, sociaux et de gouvernance) à tous les opérateurs, y compris les TPME, la promotion de l'autonomie hydrique des exploitations minières, et la mise en place de la consultation des populations locales en zones minières tout au long du cycle de vie des projets miniers.

الملك محمد السادس: أنبوب الغاز المغرب-نيجيريا مشروع استراتيجي لتزويد الدول الأوروبية بالطاقة

2023/11/06- Le360

قال الملك محمد السادس إن المشروع الاستراتيجي لأنبوب الغاز المغرب – نيجيريا هو مشروع للاندماج الجهوي، والإقلاع الاقتصادي المشترك، معتبرا أنه سيشكل مصدرا مضمونا لتزويد الدول الأوروبية بالطاقة.

وأكد الملك، مساء يوم الاثنين 6 نونبر 2023، في خطابه بمناسبة الذكرى الـ48 للمسيرة الخضراء، إن « المغرب، كبلد مستقر وذي مصداقية، يعرف جيدا الرهانات والتحديات، التي تواجه الدول الإفريقية عموما، والأطلسية على وجه الخصوص»، مضيفا: «فالواجهة الأطلسية الإفريقية، تعاني من خصاص ملموس في البنيات التحتية والاستثمارات، رغم مستوى مؤهلاتها البشرية، ووفرة مواردها الطبيعية».

وتابع الملك: «ومن هذا المنطلق، نعمل مع أشقائنا في إفريقيا، ومع كل شركائنا، على إيجاد إجابات عملية وناجعة لها، في إطار التعاون الدولي»، مردفا: «وفي هذا الإطار، يندرج المشروع الاستراتيجي لأنبوب الغاز المغرب–نيجيريا»، مؤكدا: «وهو مشروع للاندماج الجهوي، والإقلاع الاقتصادي المشترك، وتشجيع دينامية التنمية على الشريط الأطلسي، إضافة إلى أنه سيشكل مصدرا مضمونا لتزويد الدول الأوروبية بالطاقة».

وأردف الملك محمد السادس: «وهو نفس التوجه الذي دفع بالمغرب، لإطلاق مبادرة إحداث إطار مؤسسي، يجمع الدول الإفريقية الأطلسية الثلاثة والعشرين، بغية توطيد الأمن والاستقرار والازدهار المشترك».

واعتبر الملك أن «المشاكل والصعوبات، التي تواجه دول منطقة الساحل الشقيقة، لن يتم حلها بالأبعاد الأمنية والعسكرية فقط؛ بل باعتماد مقاربة تقوم على التعاون والتنمية المشتركة»، مردفا: «لذا، نقترح إطلاق مبادرة على المستوى الدولي، تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي».

غير أن نجاح هذه المبادرة، يضيف الملك، «يبقى رهينا بتأهيل البنيات التحتية لدول الساحل، والعمل على ربطها بشبكات النقل والتواصل بمحيطها الإقليمي».

وأكد الملك أن «المغرب مستعد لوضع بنياته التحتية، الطرقية والمينائية والسكك الحديدية، رهن إشارة هذه الدول الشقيقة؛ إيمانا منا بأن هذه المبادرة ستشكل تحولا جوهريا في اقتصادها، وفي المنطقة كلها».

مراكش.. التوقيع على رسالة تفويض بين صندوق محمد السادس للاستثمار وبنك الاستثمار الأوروبي بخصوص تمويل بقيمة 500 مليون أورو

2023/11/09- mapexpress.ma

وقع صندوق محمد السادس للاستثمار وبنك الاستثمار الأوروبي رسالة تفويض تتعلق بغلاف تمويلي بقيمة 500 مليون أورو لفائدة الصندوق.

وذكر الصندوق في بلاغ له، أن رسالة التفويض هذه، التي تم التوقيع عليها على هامش منتدى الاستثمار الإفريقي، المنعقد بمراكش، تمهد الطريق لشراكة استراتيجية بين المؤسستين.

وأوضح المصدر ذاته أن هذا الغلاف سيخصص أساسا لتمويل مشاريع البنية التحتية، وإطلاق أدوات تمويل مبتكرة لفائدة المقاولات المغربية، فضلا عن دعم نشاط الصندوق في الأسهم الخاصة والرأسمال الاستثماري.

ويمكن أن تكون مصحوبة كذلك بأدوات ضمان ودعم في مجال المساعدة التقنية، من خلال تعبئة الأدوات المبتكرة التي يتم تشكيلها حاليا مع المفوضية الأوروبية.

وينضاف هذا التمويل إلى موارد الصندوق المكونة حاليا من 15 مليار درهم من رأسماله الأولي، كما سيمكن من تعزيز نشاطه والتحقيق الجزئي لهدفه في تحصيل الأموال من خلال الاستفادة من أمواله الذاتية.

وتشهد هذه الشراكة على الإرادة الأوروبية القوية لدعم مبادرات صندوق محمد السادس للاستثمار في مهمته الرامية إلى تشجيع الاستثمار المستدام، وتعزيز القطاع الخاص بما يتماشى مع أهداف الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

أعرب كل من المغرب وأذربيجان، يوم الثلاثاء 14 نونبر 2023 بالرباط، عن إرادتهما لتعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

2023/11/14- mapexpress.ma

أعرب كل من المغرب وأذربيجان، يوم الثلاثاء 14 نونبر بالرباط، عن إرادتهما لتعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وعبر الطرفان، خلال منتدى الأعمال المغربي–الأذربيجاني، الذي نظمته وكالة إنعاش الصادرات والاستثمار بجمهورية أذربيجان والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، عن طموحهما لتعزيز فرص الاستثمار والتصدير وتطوير التعاون الثنائي.

وفي كلمة ألقاها بهذه المناسبة، أبرز الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، محسن الجزولي، أن العلاقات السياسية بين البلدين متينة، وتواصل تطورها، في حين أن المبادلات التجارية لم تتجاوز 50 مليون دولار أمريكي سنة 2022.

وقال في هذا الصدد "بينما نجتمع اليوم في منتدى الأعمال هذا، يتعين علينا مضاعفة الجهود لضمان تعزيز العلاقات الاقتصادية بين بلدينا بشكل كبير"، مضيفا أنه بالإمكان تحفيز التجارة والاستثمارات المباشرة في عدة قطاعات، خصوصا في مجالات الصناعة الغذائية والنسيج ومواد البناء والسياحة والمالية.

وفي هذا الصدد، دعا الوزير تنظيمي رجال الأعمال في كلا البلدين إلى الاستفادة من "العلاقات الممتازة" بينهما وفرص الأعمال العديدة سواء في المغرب أو أذربيجان من أجل تعميق التعاون الثنائي.

من جانبه، أشاد وزير الخارجية الأذربيجاني، جيهون بايراموف، بالعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، معربا عن اهتمامه بتعزيز التعاون في مختلف المجالات على غرار الاقتصاد والتجارة والسياحة والثقافة.

وعلى مستوى التعاون الاقتصادي، أبرز إمكانيات تعزيز المبادلات التجارية والاستثمارات بين البلدين في مجالات الطاقة والفلاحة والسياحة والبنيات التحتية.

وعلى هامش هذا اللقاء، تم التوقيع على مذكرتي تفاهم ، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وتتعلق المذكرة الأولى، الموقعة بين وكالة إنعاش الصادرات والاستثمار بجمهورية أذربيجان والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، وإقامة شراكة وتطوير تعاون طويل الأمد وفعال وذي منفعة متبادلة بين الوكالتين، بهدف إطلاق مشاريع استثمارية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

كما تم التوقيع على المذكرة الثانية بين وكالة تنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة بجمهورية أذربيجان، والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات. وتهدف إلى تعزيز التعاون في مجالي التجارة والاستثمار بين المقاولات، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

Africa Investment Forum : 35 milliards de dollars d'intérêts d'investissement

LE MATIN– 14/11/2023

Les Market Days 2023 de l'Africa Investment Forum, organisé à Marrakech, ont suscité 34,82 milliards de dollars d'intérêts d'investissement auprès d'opérateurs africains et internationaux, pour des projets dans les infrastructures, l'agriculture, les soins de santé et les industries créatives. C'est ce qu'indique le groupe de la Banque africaine de développement, co-fondateur de cette initiative d'envergure mondiale. L'édition de Marrakech, tenue sur trois jours, a connu la participation de plus de 1.000 délégués provenant de 60 pays, dont plusieurs Chefs d'État et de gouvernement africains.

À Marrakech, l'Africa Investment Forum (AIF) se confirme comme la première place de marché africaine. Selon la Banque africaine de développement (BAD), co-fondateur de cette initiative, les Market Days 2023 de l'AIF ont suscité 34,82 milliards de dollars d'intérêts d'investissement auprès d'opérateurs africains et internationaux, pour des projets dans les infrastructures, l'agriculture, les soins de santé et les industries créatives.

Un montant en hausse par rapport aux 31 milliards de dollars d'intérêt d'investissement enregistrés lors de l'édition 2022, organisée à Abidjan, en Côte d'Ivoire. L'édition de Marrakech, tenue sur trois jours, pour «débloquer les chaînes de valeur de l'Afrique», s'est clôturée vendredi dernier avec la participation de plus de 1.000 délégués provenant de 60 pays, dont plusieurs Chefs d'État et de gouvernement africains.

«Nous construisons une formidable puissance autour des investissements en Afrique, qui aura un impact transformateur sur la vie des gens. C'est la raison d'être de l'Africa Investment Forum : investir pour améliorer des vies», souligne le président du groupe de la BAD et président de l'Africa Investment Forum, Akinwumi Adesina. L'AIF est une plateforme multipartite axée sur la conclusion d'accords à l'échelle continentale et la facilitation de projets entre promoteurs de projets, les décideurs politiques et les investisseurs. En incluant l'édition de Marrakech, l'AIF a suscité près de 180 milliards de dollars d'intérêts d'investissement depuis son lancement en 2018.

Cité par la BAD, à l'occasion de la publication du bilan AIF 2023, Younes Sekkouri a déclaré que le Forum a souligné l'importance capitale des partenariats Sud-Sud et la question cruciale du financement des infrastructures.

«L'Afrique est au centre de l'attention internationale, car elle est l'un des marchés les plus dynamiques et les plus prometteurs du monde. L'Africa Investment Forum était un tournant pour explorer ces opportunités, discuter des défis et solutions et renforcer les partenariats nécessaires pour réaliser nos aspirations», a indiqué le ministre de l'Inclusion économique, de la petite entreprise, de l'emploi et des compétences.

Les transactions ont couvert plusieurs secteurs, notamment la ligne de chemin de fer à écartement standard Mtwara-Mbamba Bay en Tanzanie et le port intégré Mangapwani II de Zanzibar. Des accords ont également été conclus dans les secteurs de l'agro-industrie, des énergies renouvelables, des industries créatives et des soins de santé.

«Le Maroc était le bon choix. Nous avons bénéficié d'une hospitalité incroyable. La décision des partenaires fondateurs de l'AIF d'organiser les Market Days 2023 à Marrakech, deux mois après le tremblement de terre dévastateur de septembre, et le soutien et la résilience du Royaume et du gouvernement du Maroc sont fort louables», a salué Akinwumi Adesina.

À noter que l'AIF a présenté plusieurs événements parallèles clés, notamment une session spéciale sur les corridors de transport régionaux, une table ronde avec une délégation d'entreprises japonaises et un Forum des maires sur la manière de tirer parti des villes et des municipalités pour libérer la croissance et le développement.

Pour rappel, concernant le Maroc, le Fonds Mohammed VI pour l'investissement (FM6I) et la BEI (Banque européenne d'investissement) ont signé une lettre de mandat portant sur une enveloppe de financement de 500 millions d'euros en faveur du Fonds. La BAD a également signé une lettre d'intention avec le fonds souverain du Maroc, afin de soutenir le secteur privé, en particulier les PME et les infrastructures dans le Royaume.

L'AIF a été lancé en 2018 pour tirer parti des ressources collectives de ses co-fondateurs et réduire le déficit d'investissement dans les infrastructures du continent. Les partenaires fondateurs sont la BAD, Africa50, Afreximbank, Africa Finance Corporation, la Banque de développement de l'Afrique australe, la Banque européenne d'investissement, la Banque islamique de développement et la Banque de commerce et de développement de l'Afrique orientale et australe.

Produits du terroir : Le Maroc représenté par 25 coopératives à Abu Dhabi

LE MATIN– 27/11/2023

Un total de 25 groupements producteurs des produits du terroir représentent le Maroc au Salon International de l'Alimentation qui se tient du 27 au 29 novembre à Abu Dhabi.

Organisée par l'Agence pour le Développement Agricole (ADA), cette participation vise à renforcer les acquis du Royaume dans le domaine de l'exportation des produits du terroir, de développer de futurs partenariats et de diversifier les débouchés pour l'offre marocaine dans le circuit international, indique l'ADA dans un communiqué.

Implanté sur une superficie de près de 300 m², le pavillon marocain représente les douze régions du Royaume regroupant plus de 2.600 adhérents, précise la même source, soulignant que l'ADA aspire poursuivre son engagement pour accompagner les coopératives des produits du terroir, dans le sillage de la stratégie "Génération Green 2020-2030".

Ainsi, l'ADA ambitionne d'ouvrir de grandes portes aux exposants sélectionnés avec soin afin de démontrer fidèlement la grande diversité et le dynamisme de l'offre marocaine aux 18.000 professionnels attendus lors de cet événement.

Au programme de ces 3 jours du salon, des rencontres B to B sont prévues entre les différents exposants et les représentants d'exportateurs potentiels du Moyen-Orient, notamment les centrales d'achats, les chaînes de grande distribution.

Étant la clef de voûte de la participation à ce salon, ces rencontres ont été précédées par un laborieux travail de préparation et de prospection par l'ADA afin d'assurer un meilleur matching entre l'offre et la demande et ce, dans l'unique objectif de réussir le positionnement des produits du terroir marocain dans un marché de plus en plus compétitif.

Alliant à la fois authenticité et modernité, le pavillon reflète un Maroc contemporain riche de son histoire et de sa culture. Il offre une agréable expérience d'immersion dans le patrimoine culturel du Royaume, moyennant une série d'animations culinaires performées par un grand chef cuisinier mettant en valeur la générosité de la gastronomie et de l'hospitalité marocaines.

Le Salon International de l'Alimentation à Abu Dhabi se présente comme l'une des plus grandes manifestations regroupant les professionnels du secteur alimentaire au niveau de la région du Moyen-Orient. Il accueille cette année 1.300 exposants représentant environ 50 pays.

Foires et Rencontres

05

FOIRES ET SALON EN EUROPE

(01 Janvier 2024 – 31 Janvier 2024)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
KARAVANIST Salon international des caravanes et équipements, des petites maisons, des matériaux d'extérieur et de camping d'Istanbul	annuel	**Istanbul (Turquie)** Tüyap Fair Convention and Congress Center	06/01/2024 *9 jours*
HEIMTEXTIL Salon international des textiles d'ameublement et de la maison	annuel	**Francfort (Allemagne)** Exhibition Centre Frankfurt	09/01/2024 *4 jours*
INTERNATIONAL GREEN WEEK BERLIN Exposition sur l'industrie agroalimentaire, l'agriculture et l'horticulture	annuel	**Berlin (Allemagne)** Messegelände Berlin	19/01/2024 *10 jours*
VICENZA ORO Salon international dédié à l'or, à l'argenterie et aux gemmes	bi-annuel	**Vicence (Italie)** Fiera di Vicenza	19/01/2024 *5 jours*
INTERSUC PARIS Salon international de la confiserie, chocolaterie, biscuiterie, pâtisserie et des produits gourmets	ts les deux ans	**Paris (France)** Paris Expo Porte de Versailles	21/01/2024 *4 jours*
AGRO+MASHEXPO Salon international de l'agriculture et du matériel agricole	annuel	**Budapest (Hongrie)** Budapest Fair Centre	24/01/2024 *4 jours*
JUNWEX ST.PETERSBURG Salon international de la joaillerie et des pierres précieuses	annuel	**Saint Petersbourg (Russie)** ExpoForum Convention and Exhibition Centre	31/01/2024 *5 jours*

FOIRES ET SALON EN AFRIQUE - MOYEN-ORIENT

(01 Janvier 2024 – 31 Janvier 2024)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
PLASTEX Salon international pour l'Afrique et les Pays Arabes des machines et produits pour les plastiques, le caoutchouc et l'industrie chimique	ts les deux ans	**Le Caire (Égypte)** Cairo International Convention & Exhibition Centre	09/01/2024 4 jours
GULF PRINT & PACK Salon professionnel dédié à l'industrie de l'emballage et de l'imprimerie pour le Moyen-Orient et l'Afrique du Nord	ts les deux ans	**Dubaï (Émirats Arabes Unis)** Dubai World Trade Centre (Dubai Exhibition Centre)	09/01/2024 3 jours
HORECA KUWAIT Salon de l'hôtellerie et de la restauration	annuel	**Koweït (Koweït)** Jumeirah Messilah Beach Hotel & Spa	15/01/2024 3 jours
STITCH TEX EXPO - TEXTILES TECHNOLOGIES Salon international panafricain des technologies de filature, de tissage, de teinture, d'impression et de tricotage de textiles, de machines, d'accessoires et de produits chimiques	annuel	**Le Caire (Égypte)**Cairo International Convention & Exhibition Centre	18/01/2024 4 jours

Foires et Rencontres

05

FOIRES ET SALON EN AMÉRIQUE

(01 Janvier 2024 – 31 Janvier 2024)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
INTERNATIONAL CES Salon international de l'électronique et des technologies grand public	annuel	**Las Vegas, NV (USA)** Las Vegas Convention Center	09/01/2024 4 jours
ORIGINAL MIAMI BEACH ANTIQUE SHOW Salon international des antiquités	annuel	**Miami, FL (USA)** Miami Beach Convention Center	11/01/2024 5 jours
UTAH INTERNATIONAL AUTO EXPO Salon international de l'automobile à Salt Lake City	annuel	**Sandy, UT (USA)** Mountain America Expo Center	12/01/2024 4 jours
AMERICAS LNG & GAS SUMMIT & EXHIBITION Le principal sommet et salon international pour l'industrie du GNL, du gaz et de l'hydrogène dans les Amériques	annuel	**New Orleans, LA (USA)** Ernest N. Morial Convention Center	16/01/2024 4 jours
PAPER Salon et conférence internationale sur l'industrie du papier	annuel	**Naples, FL (USA)** The Ritz-Carlton Golf Resort	16/01/2024 4 jours
SALON INTERNATIONAL DE L'AUTOMOBILE DE MONTREAL Salon international de l'automobile de Montréal	annuel	**Montréal, QC (Canada)** Palais des Congrès de Montréal	19/01/2024 10 jours
COUROMODA Salon international de la chaussure, des articles en cuir et des articles de sport	annuel	**São Paulo (Brésil)** Expo Center Norte	22/01/2024 3 jours

FOIRES ET SALON EN ASIE - PACIFIQUE

(01 Janvier 2024 – 31 Janvier 2024)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
CONSTRO Salon international des machines de construction, matériaux, procédés et projets	ts les deux ans	**Pune (Inde)** College of Agriculture Ground	04/01/2024 4 jours
NEPAL INTERNATIONAL EV SHOW Salon international des véhicules électriques au Népal	annuel	**Kathmandu (Népal)**Bhrikuti Mandap Exhibition Hall	05/01/2024 3 jours
GTB-GARMENTECH TECHNOLOGY BANGLADESH Salon international professionnel des machines pour l'habillement et le textile au Bangladesh	annuel	**Dhâkâ (Bangladesh)** Bangabandhu International Conference Centre (BICC)	11/01/2024 4 jours
CAR-ELE JAPAN Salon international des technologies électroniques pour l'automobile	annuel	**Tokyo (Japon)**Tokyo International Exhibition Center (Tokyo Big Sight)	17/01/2024 3 jours
FOOD PACK ASIA Salon international des procédés agroalimentaires et de l'emballage alimentaire	annuel	**Bangkok (Thaïlande)**Bangkok International Trade & Exhibition Centre (BITEC)	31/01/2024 4 jours

BTP EXO: La 6ème édition organisée du 6 au 10 décembre 2023

directbusiness.ma

BTP EXPO, salon dédié au domaine du bâtiment et des travaux publics, rassemble les principaux exposants locaux et internationaux ainsi que les professionnels et décideurs de l'industrie pour discuter des dernières tendances et innovations de l'industrie. Organisé au Parc des Expositions Mohammed VI de Jadida du 6 au 10 décembre 2023, le salon présentera différents domaines d'activité allant de l'ingénierie des structures aux travaux de rénovation, en passant par les matériaux et outils de construction, les équipements électriques et systèmes intégrés, la mécanique et les véhicules, l'informatique et les services.

RÉSERVEZ
VOTRE PLACE MAINTENANT,
PLACES LIMITÉES!

FORUM INTERNATIONAL
DES ZONES INDUSTRIELLES
المؤتمر الدولي
للمناطق الصناعية
www.zonesindustrielles.net

3 ÉDITION
12 Déc. 2023
Rabat

LES ZONES INDUSTRIELLES DURABLES

المناطق الصناعية المستدامة

QUEL IMMOBILIER PROFESSIONNEL POUR UNE DYNAMIQUE ÉCONOMIQUE ?

أي تطور للعقارات المهنية المغربية من أجل دينامية إقتصادية؟

LOGISTIQUE
Transporteurs
Transitaires
Supply Chain
Fret
Plateformes

IMMOBILIER PRO
Plateaux bureaux
Centres commerciaux
Espaces Coworking
Bureaux d'architecte
Bureaux de designers d'intérieur
Aménageurs

SÉCURITÉ
Protection industrielle
Gardiennage
Surveillance
Industrie textile

USINE 4.0
SS2I
Génie logiciel
IoT
Capteurs
Cloud Computing
Big Data
IA

CONSTRUCTION
Bâtiments
Matériaux
Mécanique industrielle
Usinage
Entretien

CONSEILS
Bureaux de contrôle
Bureaux d'étude
Cabinets d'architectes
Aménageurs
Paysagistes

DÉVELOPPEMENT DURABLE
Recyclage
Gestion de déchets
Conteneurisation de déchets.
Matériel de balayage de voiries.
Compacteurs.
RSE
Environmental Management Associations.

INFRASTRUCTURES
Autoroutes
Chemin de fer
Aéroports
Service Public
Système d'approvisionnements en eau
L'électricité
Les télécommunications

ENERGIES
Équipementiers
Fournisseurs
Sous-Traitance
Énergies renouvelables
Banques et Organismes de Financements.

ENGINS ET VÉHICULES INDUSTRIELS
Grues
Camion remorques
Camion de chargements
Engin de levage
Matériel travaux publics
Porteur ou tracteur

EQUIPEMENTS
Rayonnage
Mobilier Bureaux
Machines Fraiseuses
Impression 3D
Ligne de productions
Additive Manufacturing
Câblages
Centrale à béton.
Assainissement liquide et solide
Matériels de manutention.

Casablanca : 3e édition du Congrès International "Digital Now", les 20 et 21 décembre 2023

LE MATIN–28/11/2023

La 3e édition du Congrès International "Digital Now" se tiendra les 20 et 21 décembre à Casablanca, sous le thème : "TPME à l'ère numérique : Libérer le potentiel, Inspirer l'innovation", a annoncé le Club des Dirigeants (CDD) dans un communiqué.

Cette édition s'annonce comme étant un rendez-vous phare pour l'écosystème de la transformation digitale, un enjeu stratégique majeur qui offre des opportunités et des défis pour les entreprises du monde entier, y compris au Maroc.

"Digital Now" se positionne comme une plateforme dynamique visant à propulser le Maroc vers une ère numérique florissante.

"Notre mission est d'offrir une tribune dynamique, réunissant les esprits avant-gardistes du pays pour explorer et catalyser la transformation digitale des entreprises. Nous aspirons à un Maroc résolument digital, où chaque entreprise embrasse pleinement les technologies du futur.", a souligné le président du CDD, Driss Drif.

Initié par le Club Des Dirigeants, cet événement se présente comme un point de rencontre essentiel pour les professionnels engagés dans le développement numérique et entrepreneurial du Maroc.

Le CDD ambitionne de faire de cette manifestation l'épicentre d'une communauté nationale tournée vers la mise en commun des énergies, renforçant ainsi les synergies et encourageant les initiatives fructueuses pour ériger la digitalisation en un pilier essentiel du développement des TPME et du progrès économique et social du Royaume.

جامعة الغرف المغربية
للتجارة والصناعة الخدمات

المؤتمر الاقتصادي
للغرف العربية الإفريقية

ECONOMIC CONFERENCE
OF ARAB-AFRICAN CHAMBERS

FORUM ÉCONOMIQUE
DES CHAMBRES ARABO-AFRICAINES

ⵓⵔⵓⵎ ⵓⵏⵎⵓⵏ ⵏ
ⵜⵎⵏⵔⵉⵜ ⵜⵓⵏⵙⵓⵎⵜ ⴰ ⵜⵉ ⵡⵓⵣⵓⵎⵔⵓ

تحت شعار:

"استثمار وشراكات استراتيجية مستدامة"

20-21 DÉCEMBRE 2023
Dakhla, Royaume du Maroc

20- 21, 2023 كانون الأول (ديسمبر)
الداخلة، المملكة المغربية

DECEMBRE 20-21, 2023
Dakhla, Kingdom of Morocco

المملكة المغربية
ولاية الداخلة واد الذهب

جهة الداخلة وادي الذهب

AMDIE

ITPO

UNIDO

UACCIAP

https://arab-african-chambers-conference.com/fr/registration

عرض إزمير الدولي للزراعة والثروة الحيوانية وقطاع الدواجن – النسخة التاسعة عشر
19TH AGROEXPO EXHIBITION 30 JAN - 03 FEB 2024

يسر شركة الكرم للتجارة وتنظيم المعارض دعوتكم لحضور أكبر معرض زراعي في تركيا وأحد أكبر أربع معارض في أوروبا معرض أغرو إكسبو (إزمير) للزراعة والتربية الحيوانية والدواجن النسخة التاسعة عشر والذي يقام في مدينة إزمير في الفترة 30 يناير - 03 فبراير من العام 2023.

تخصصات المعرض:

- كل ما يتعلق بقطاع الزراعة (أسمدة، بذور، أنظمة ري، بيوت بلاستيكية، تراكتورات، آلات ومعدات زراعية، ... إلخ)
- كل ما يتعلق بقطاع الثروة الحيوانية من معدات وآلات وأعلاف وأدوية وغيرها .
- كل ما يتعلق بقطاع الدواجن من معدات ومستلزمات وأقفاص وصوبات تدفئة ومشارب ومعالف وآخر ما توصلت له التكنولوجيا في أساليب التربية الناجحة .
- المناحل ومستلزماتها .

الخدمات المقدمة:

1. خصم خاص على التذاكر الدولية عبر الخطوط الجوية التركية 15٪
2. خصم خاص على التذاكر الداخلية عبر الخطوط الجوية التركية 10٪
3. الاستقبال من مطار إزمير (عدنان مندرس) والنقل إلى الفندق
4. إقامة الفندق ثلاث ليالي مع الإفطار (فندق أربع نجوم)
5. التنقل بين الفندق وأرض المعارض.
6. بطاقة دخول المعرض
7. خدمات الترجمة واللقاءات الثنائية (حضور اللقاءات الثنائية شرط)

ملاحظات أخرى:

- آخر موعد للتسجيل **يوم الأحد الموافق 2023/12/24**.
- رسوم التسجيل 200 (مائتان) دولار عن الشخص الواحد.
- في حال كان الراغبون في المشاركة شخصين من نفس الشركة فإن رسوم التسجيل 150 (مائة وخمسون) دولار عن كل شخص(الإقامة في غرفة مزدوجة)، مع العلم أنه لا يقبل أكثر من شخصين من الشركة الواحدة.

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل:

د. أحمد عزيز أوغلو
مدير عام شركة الكرم
00905314063839
a.azizoglu@alkaramtrade.com

Rabat accueillera le Congrès annuel des professionnels du tourisme français en avril prochain (ONMT)

Maroc diplomatique Avec MAP–12/11/2023

Le Congrès annuel des professionnels du tourisme français se tiendra en avril prochain à Rabat, selon l'Office national marocain du tourisme (ONMT). « Les responsables de l'organisation du Seto, qui regroupe les 70 plus grands tour-opérateurs du marché français, sont actuellement à Marrakech à l'initiative de l'Office National Marocain du Tourisme. À l'issue de leur première journée au Maroc, ils ont d'ores et déjà annoncé l'organisation en avril prochain de leur congrès annuel à Rabat, en gage en leur confiance et du potentiel de développement de la destination touristique Maroc », indique un communiqué de l'Office.

Le Maroc accueille la 33e session de la Conférence régionale de la FAO pour l'Afrique

LE MATIN-29/11/ 2023

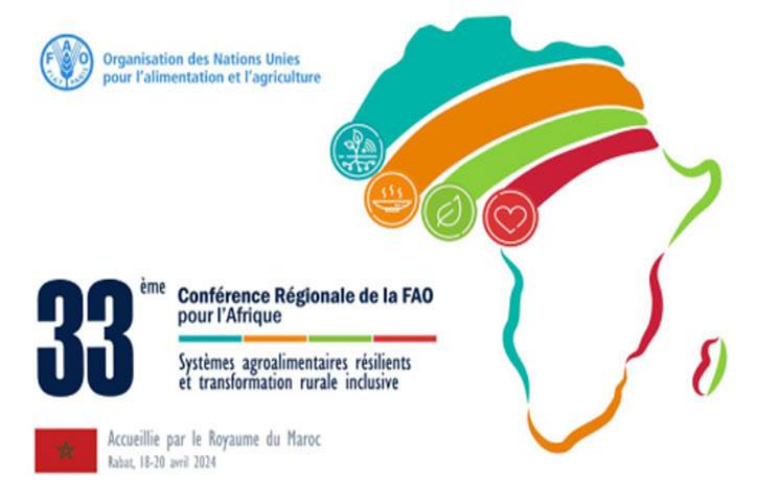

L'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) tiendra sa prochaine Conférence régionale pour l'Afrique (ARC33) du 18 au 20 avril 2024 à Rabat, sous l'égide du Maroc.

“Cette conférence, qui se tiendra sous le thème "Systèmes agroalimentaires résilients et transformation rurale inclusive", constitue une opportunité majeure pour les pays africains pour discuter de solutions pratiques pour la sécurité alimentaire et l'amélioration de la production agricole”, indique un communiqué conjoint de la FAO et du ministère de l'Agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts.

L'événement devrait attirer des délégués de toute l'Afrique, notamment des ministres de l'Agriculture et d'autres portefeuilles essentiels à la transformation des systèmes alimentaires tels que les finances, le commerce et l'industrie, la foresterie, la pêche, l'environnement, la science et la technologie, la santé, entre autres, ainsi que des représentants de la société civile, du secteur privé, des partenaires de développement et des pays membres observateurs.

L'ARC33 servira de plateforme stratégique pour les membres et autres parties prenantes afin de partager les meilleures pratiques, explorer des partenariats et discuter des opportunités et solutions innovantes sur la transformation des systèmes agroalimentaires.

Une équipe du Bureau régional de la FAO pour l'Afrique s'est récemment rendue à Rabat pour tenir les consultations avec le pays hôte et collaborer au sujet des préparatifs de la Conférence.

"Cette conférence est une occasion de réunir tous les pays africains pour un dialogue constructif sur des solutions durables visant à renforcer la sécurité alimentaire et à promouvoir des pratiques agricoles avancées. Nous sommes ravis d'accueillir cette réunion importante et de partager nos expériences en matière de développement agricole", a déclaré le ministre de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des Eaux et Forêts, Mohammed Sadiki, qui présidera l'ARC33.

La conférence vise à fournir des orientations régionales sur la transformation des systèmes agroalimentaires en Afrique.

Les discussions porteront sur le Cadre stratégique de la FAO pour la période 2022-2031, qui est une feuille de route visant à contribuer à la réalisation des objectifs de développement durable en mettant fin à la pauvreté, en éliminant la faim et en réduisant les inégalités, en soutenant la transformation vers des systèmes agroalimentaires plus efficaces, inclusifs, résilients et durables pour une meilleure production, une meilleure nutrition, un meilleur environnement et une meilleure vie, sans laisser personne de côté.

Une réunion des hauts fonctionnaires, axée sur les questions techniques liées à la sécurité alimentaire et à la transformation des systèmes agroalimentaires en Afrique, se tiendra en ligne en mars 2024 et précédera les discussions de la conférence ministérielle qui aura lieu en avril.

La Conférence régionale est l'organe directeur le plus élevé de la FAO en Afrique. La 33e session aura lieu à la veille du Salon International de l'Agriculture au Maroc (SIAM), prévu du 22 au 28 avril 2024 à Meknès.

جلالة الملك: العجز المسجل في البنيات التحتية يحول دون استثمار إفريقيا لكافة مؤهلاتها

كش24-2023/11/08

أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس أن إنشاء شبكات مندمجة للبنيات التحتية يظل شرطا أساسيا لتحفيز خلق سلاسل قيمة على المستوى الإقليمي، مشيرا جلالته إلى أن العجز المسجل في البنيات التحتية على صعيد القارة الإفريقية، يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تحول دون استثمار إفريقيا لكافة مؤهلاتها من حيث النمو الاقتصادي وتحقيق أهدافها التنموية.

وأوضح جلالة الملك في رسالة موجهة، يوم الأربعاء 08 نونبر 2023، إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمنتدى الاستثمار الإفريقي، التي تنعقد بمراكش بين 08 و10 نونبر تحت شعار "تحرير سلاسل القيمة في إفريقيا"، أن المقارنة بين مؤشرات تطوير البنيات التحتية في إفريقيا ونظيراتها في بقية جهات العالم توضح جليا أن البلدان الإفريقية تعاني خصاصا مهولا في هذا المجال.

وأضاف جلالة الملك في هذه الرسالة، التي تلاها عمر القباج مستشار جلالة الملك، أن التأخر المسجل في تطوير البنيات التحتية في إفريقيا والذي كثر الحديث عنه "يسائلنا جميعا ويتطلب منا التعجيل بتداركه" من أجل تشجيع خلق سلاسل قيمة إقليمية، بما يضمن تسريع التحول الإنتاجي للبلدان الإفريقية.

وأبرز صاحب الجلالة أن قطاع الطاقة، بشكل خاص، يعد من القطاعات التي تعكس جليا التأخر الحاصل في إفريقيا فيما يتعلق بتطوير البنيات التحتية، لافتا جلالته إلى أنه على الرغم مما تزخر به القارة من مؤهلات كبيرة في مجال الطاقة بشقيها الأحفوري والمتجدد، فإن معدل التزود بالكهرباء ما يزال ضعيفا للغاية بالمقارنة مع واقع الحال في باقي جهات العالم النامي.

واعتبر جلالة الملك أنه لا بد من الإقرار بجسامة هذه المشكلة والالتزام بالعمل على حلها بشكل نهائي، ذلك أن جودة البنيات التحتية لا تساهم في التنمية الاقتصادية فحسب، بل لها أيضا دور حاسم في التنمية البشرية من خلال الإسهام في تيسير الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وفي تحفيز إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة.

من جهة أخرى، قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس إن السياق الدولي الحالي بما له من تأثيرات فعلية ومحتملة "يستحثنا جميعا على مضاعفة الجهود للارتقاء بقدراتنا الإنتاجية الوطنية، بما يمكننا من بناء سلاسل قيمة قارية أكثر متانة وصمودا في وجه التحديات".

وأضاف جلالة الملك أن تطوير سلاسل القيمة الإقليمية المندمجة، كما أثبتت تجربة بعض الدول، لاسيما في شرق آسيا، يتيح تكثيف الاستثمار المنتج في هذه المناطق وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات من خلال ترشيد تخصيص الموارد.

وأشار صاحب الجلالة إلى أن تجربة تشجيع سلاسل القيمة الإقليمية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أظهرت أن إنشاء منظومة إقليمية لتقاسم الإنتاج يسهم بدور محوري في تحفيز نمو الاقتصاديات النامية وتحولها السريع، داعيا جلالته الدول الإفريقية في هذا الإطار، إلى "اعتماد مقاربة مندمجة للتنمية في فضائنا القاري، بما يسهم تدريجيا في إرساء نظام إنتاج مشترك قائم على تقاسم المنصات".

وفي هذا الصدد، أشاد جلالة الملك بالعمل الذي أنجزته الهيئات الإفريقية بشأن إحداث منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، الذي ينسجم انسجاما تاما مع الرؤية الملكية من أجل قارة إفريقية مندمجة ومزدهرة، موضحا جلالته أن تحقيق هذا الطموح الإفريقي من شأنه أن يضع اللبنات الأساسية لإنشاء سلاسل قيمة إقليمية اعتبارا لما باتت تكتسيه من أهمية قصوى في تعزيز صمود القارة في وجه الصدمات الخارجية، وتثمين إمكاناتها من حيث القدرات الإنتاجية وفرص النمو والازدهار.

وبعدما ذكر صاحب الجلالة بالتحديات المطروحة أمام القارة الافريقية، وبالنظر إلى حجم الاحتياجات المطلوبة لتمويل التنمية في القارة، شدد جلالة الملك على أهمية الدور المنوط بالقطاع الخاص لبلوغ الأهداف التنموية للدول الإفريقية، "فالقطاع العام لا يستطيع وحده أن يوفر مجموع الاستثمارات الضرورية، بما في ذلك تلك الموجهة للقطاعات الواعدة ذات المؤهلات العالية والغنية بفرص العمل".

وأضاف جلالة الملك في هذا السياق أن إفريقيا الزاخرة بفرص الاستثمار المواتية للفاعلين الخواص تحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى مبادرات جريئة وخلاقة لتشجيع المبادرة الخاصة وتحرير كل طاقات القارة وإمكاناتها.

وقال صاحب الجلالة في هذا المضمار، إن المبادرات مثل منتدى الاستثمار في إفريقيا الذي يحظى بدعم البنك الإفريقي للتنمية، تشكل منصة مواتية لتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة، والمضي قدما في تعزيز اندماج الاقتصاديات الإفريقية داخل سلاسل القيمة العالمية.

Annexe Khénifra : ملحقة خنيفرة
Q. administratif, Rte de Tadla, Khénifra
الحي الإداري، طريق تادلة، خنيفرة
Tel :+212535586483
Fax:+212535384583
e-mail: cciskh@ma.net.ma

Annexe Khouribga : ملحقة خريبكة
Bd. Moulay Youssef, BP 67, Khouribga
شارع مولاي يوسف، ص.ب. 67، خريبكة
Tel :+212523563434
Fax:+212523562004
e-mail: contactcciskhouribga@gmail.com

***Siège régional* :المقر الجهوي**
Bd. Beyrouth, BP 548, Béni-Mellal
شارع بيروت، ص.ب 548، بني ملال
Tel :+212523482434
Fax:+212523489054
e-mail: ccisbma@yahoo.fr